الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلمـــي
جامعـــة 20 أوت 1955سكيكـدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر
دراسة تحليلية خلال الفترة 1973 - 2016

مذكرة متممة لنيل شهادة ماسترأكاديمي تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

إعدادالطالبة: إشراف الأستاذ:

- أحلام مخناش - سميرشرقرق

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
د/شريفة بوالشعور	أستاذ محاضر- ب -	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955
د/ سمير شرقرق	أستاذ محاضر - أ-	مقررا	جامعة 20 أوت 1955
د/ رضا يونس بوعصيدة	أستاذ محاضر- أ -	ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955

السنة الجامعية: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من تحمل أخف كلمة نطق بها اللسان، وتميز لعرضها عرش الرحمن، ووضعت تحت قدميها الجنان، كانت الملاذ والمأوى، سر السعادة والنجوى، نبع الحنان ومبعث الأمان...لكي أمي الغالية وأحلى إنسانة في حياتي.

إلى من خطى درب الصعاب من أجلنا، صاحب القلب الكبير، تاج رأسي ورمز العطاء، هويتي حيثما أسير، إلى الذي علمني أن الحياة نضال وكفاح وأن بعد الصبر نثمر النجاح...أبي العزيز حفظه الله.

أسأل الله تعالى أن يطيل في عمرهما على الطاعة وأن يمنحهما الصحة والعافية وأن يجعل عاقبتهما جنة عرضها السموات والأرض.

إلى القلوب التي أحاطتني بالجد والرعاية ورافقتني في دروب الحياة، إلى أغلى الناس إخوتي مراد، غاني، عادل وزوجته.

إلى من رزقني الله به إلى أجمل وأروع نعمة أعطاها الله لي، إلى الروح التي سكنت روحي "كريم"

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي... إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت ، و برفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت "لمياء، ريان، منار، ريم، مريم "

إلى جميع الأهل " عمتي الوحيدة وخالاتي" إلى أعز الناس "شوشان ووحيدة " وإلى كل أفراد عائلتي الثانية.

إلى كل من سرت معهم درب العلم والتعلم، إلى كل طلبة الماستر في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد نقدي وبنكي دفعة 2018.

أحلام

شكر وتقدير

بفضل الله وعونه وجهد ومثابرة تم إنجاز هذا العمل الذي نسأل الله عز وجل أن يجعله خالصا لوجه الله تعالى وفي هذا الصدد لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إتمام هذا البحث و على رأسهم الأستاذ المشرف "شرقرق سمير" الذي رافقني بتوجيهاته ونصائحه القيمة خلال مراحل إنجاز هذا العمل جزاه الله ألف خير .

كما يجد ربي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأجلاء الذين أشرفوا على تدريسي طيلة مساري الدراسي وبالأخص أساتذة العلوم الاقتصادية وعلى كل المجهودات المبذولة منهم، والشكر أيضا موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1973-2016 في ظل التقلبات التي أصبحت تشهدها الأسواق العالمية، حيث خلصنا في الأخير إلى وجود علاقة قوية بين تقلبات أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري، المتأثر والمرهون بسلوك تلك الأسعار، وبالنظر لهذه الحقائق والنتائج المتوصل إليها أصبح لزاما على الجزائر إيجاد بدائل جديدة كترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنمية مصادر الطاقة البديلة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: النفط، أسعار النفط، سعر الصرف.

Résumé:

Cette étude vise à mettre en lumière les répercussions de la perturbation des prix du pétrole sur le taux de change de l'Algérie durant le période 2000-2016 ayant connu d'importantes chutes des prix, nous avons finalement conclu que cette étude démontrent le lien étroit entre le niveau du prix des produits pétroliers et le taux de change adopté en Algérie et fortement influencé par ces prix sur le marché international.

En conclusion il apparait que l'Algérie doit trouver des alternatives et inclure des mesures innovantes telles que la promotion des importations hors-hydrocarbures et développer l'utilisation des énergies renouvelable afin de stabiliser et équilibrer sa politique et sa balance commerciales.

Mots-clés: pétrole, prix du pétrole, taux de change.

Abstract :

The objective of this study is to understand the impact of oil price fluctuation on the exchange rate in Algeria during the period 1973-2016 in the regards of oil markets fluctuations.

However, we summarized that there is a strong relationship between the oil prices fluctuations and the exchange rate in Algeria, which are affected too by the oil price's variation in the trade markets, therefore, we concluded the answer of intended problematic. It is incumbent for Algeria to establish new resource of money such as the promotion of exportations outside the hydrocarbons and to develop an alternative energy for promoting the national economy.

Keywords: oil, oil prices, exchange rate.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	I
شكر وتقدير	II
ملخص	III
فهرس المحتويات	IV-IV
قائمةالجداول	VI-VII
قائمةالملاحق	VIII
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: تطورات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها	32-1
تمهيد	1
المبحث الأول: تقديم عام للنفط، منظمة الأوبك والأسواق العالمية للنفط	12-2
المطلب الأول: تقديم عام للنفط	6-3
المطلب الثاني: تقديم عام لمنظمة الأوبك	9-6
المطلب الثالث: تقديم عام لأسواق النفط	12-10
المبحث الثاني: السعر النفطي والعوامل المؤثرة فيه	20-13
المطلب الأول: مفهوم السعر النفطي	14
المطلب الثاني: أنواع السعر النفطي	16-14
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأسعار النفطية	20-16
المبحث الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط	31-21
المطلب الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1973_1985	24-22
المطلب الثاني: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986 _ 1999	28-25
المطلب الثالث: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1999 _ 2016	31-28
خلاصة	32
الفصل الثاني:الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف	54-33
تمهيد	33
المبحث الأول: ماهية سعر الصرف	44-34
المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف ووظائفه	37-35
المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه	40-37

المطلب الثالث: أنظمة أسعار الصرف	43-40
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف	49-44
المطلب الأول: نظرية تعادل القوى الشرائية	46-45
المطلب الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة	49-47
المطلب الثالث: نظرية الأرصدة ونظرية الإنتاجية	49
المبحث الثالث: ماهية سوق الصرف	54-50
المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف	51
المطلب الثاني: أنواع سوق الصرف ووظائفه	52-51
المطلب الثالث: المتعاملون في سوق الصرف	53-52
خلاصة	54
الفصل الثالث:أثر تغير سعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1973-2016)	93-55
تمهيد	55
المبحث الأول: النفط ونظام الصرف في الجزائر	76-56
المطلب الأول: نشأة النفط وأهميته في الجزائر	60-57
المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية في الجزائر	67-60
المطلب الثالث: نظام الصرف في الجزائر	76-67
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأثر تغير سعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1973-2016)	92-77
المطلب الأول: تحليل أثر تغير سعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1973-2016)	83-78
المطلب الثاني: تحليل أثر تغير سعر النفط على احتياطي الصرف في الجزائر للفترة (1973-2016)	87-83
المطلب الثالث: تحليل أثر تغير سعر النفط على التضخم في الجزائر للفترة (1973-2016)	92-87
خلاصة	93
الخاتمة	95-94
قائمة المراجع	101-96
الملاحق	103-102

قائمة الجداول

الفصل	رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الأول	01	تاريخ اكتشاف النفط في عدد من دول العالم النفطية العربية منها والأجنبية	04
الأول	02	تطورات أسعار النفط خلال الفترة 1973_1979	23
الأول	03	تطورات أسعار النفط خلال الفترة 1980-1985	28
الأول	04	تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986_1999	25
الأول	05	تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016	28
الثالث	06	تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة 1973-2016	62
الثالث	07	تطور حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 1973-2015	64
الثالث	08	تطور صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة 1973-2015	66
الثالث	09	تحديد قيمة الدينار الجزائري مقبل سلة من العملات خلال الفترة 1975-1986	70
الثالث	10	تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1987-1991	72
الثالث	11	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 1994-2016	75
الثالث	12	تطور أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة 1973-1986	79
الثالث	13	تطور أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة 1987-1999	80
الثالث	14	تطور أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة 2000-2016	82
الثالث	15	تطور أسعار النفط واحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1973-1986	84
الثالث	16	تطور أسعار النفط واحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1987-1999	85

الثالث	17	تطور أسعار النفط واحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	86
الثالث	18	تطور سعر النفط ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1973-1986	88
الثالث	19	تطور سعر النفط ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1987-1999	89
الثالث	20	تطور سعر النفط ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	91

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
الملحق رقم01	تغير سعر النفط وسعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1973-1986	102
الملحق رقم02	تغير سعر النفط وسعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1987-1999	102
الملحق رقم03	تغير سعر النفط وسعر صرف الدينار الجزائري للفترة2000-2016	103

مقدمة

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية ومادة حيوية أساسية للصناعة وهامة للتجارة الدولية ويؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي.

عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات كبيرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إذ الملاحظ للعيان أن ثروة النفط جعلته يتخبط وغير مستقر، فلعنة الموارد جعلته يتعرض لصدمات نفطية عنيفة مثل صدمة 1986، ومنذ مطلع 2014 بدأت تتهاوى أسعار النفط، جعلت الاقتصاد الجزائري يمر بأزمة مالية خانقة، نظرا لعدم وجود بدائل من الصادرات الأخرى خارج قطاع المحروقات و هذا الانهيار جعل العديد من المتغيرات الاقتصادية تتأثر مثل أسعار الصرف، التضخم...إلخ، ولأن سعر الصرف يتأثر باحتياطي العملة الأجنبية ونتيجة لتأثر عائدات الريع النفطي تأثرت حصيلة التعاملات من العملات الأجنبية وهذا أثر على العملة الجزائرية بالسلب حيث تهاوت أسعار صرف العملة الجزائرية تجاه العملات الأجنبية الأخرى في منتصف سنة 2015.

وقد عرف الدينار الجزائري تطورات هامة منذ الاستقلال بداية من نظام التثبيت، مرورا بنظام الربط بسلة من العملات منذ 1973، وصولا إلى نظام التسيير الحركي للدينار سنة 1987، وتطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من 1994، ليتم بعدها إنشاء سوق للصرف ما بين البنوك تزامنا مع انتهاج نظام التعويم الموجه، حيث جرت كل هذه الإجراءات في ظل نظام الرقابة على الصرف مع السعي لجعل الدينار قابل للتحويل في مجال المعاملات الجارية، وباعتبار أن الجزائر أحد الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فقد ارتبطت سياستها الاقتصادية بشكل شبه كلي بوضعية السوق العالمي للنفط.

تاريخيا ارتبط سعر النفط بالدولار الأمريكي، فالعوائد المتأتية منه تودع بالدولار الأمريكي ما يعني تأثر هذه العوائد بتقلبات أسعار النفط، فكل اضطراب تشهده السوق النفطية سيؤدي بالضرورة إلى آثار إما ايجابية أو سلبية على اقتصاديات دول العالم التي تنتقل لها تلك الآثار عن طريق سعر الصرف الذي يعتبر أحد المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تعبر عن مدى جودة الأداء الاقتصادي لأية دولة.

يشكل قطاع المحروقات النسبة البالغة في التجارة الخارجية بالجزائر، إذ يعتبر النواة الأساسية في توفير العملة الصعبة التي تستخدم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، حيث إن التجارة الخارجية الجزائرية تتميز بان قيمة الصادرات تسعر بالدولار الأمريكي، أما الواردات فإن أغلبها من منطقة اليورو، وهذا ما يجعل الجزائر تواجه مشكلة الفوارق والتقلبات في سعر الصرف.

1. مشكلة الدراسة:

ومما سبق يتضح أن أسعار النفط وسعر الصرف تعتبران من المتغيرات المهمة في الاقتصاد الجزائري التي تجعلنا نبحث في مضمونها عن مختلف التفاعلات والتأثيرات التي تحدث بينهما والعلاقة التي تربطهما، ويمكننا أن نصيغ إشكالية البحث على النحو التالي:

ما هو أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1973–2016؟.

للإلمام بجميع جوانب الدراسة ولتوضيح مواطن الغموض تم طرح تساؤلات فرعية تتمثل فيما يلي:

- ما هي العوامل المؤثرة على أسعار النفط؟.
- ما هي طبيعة العلاقة بين سعر النفط وسعر الصرف ؟.
- كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على كل من احتياطي الصرف والتضخم في الجزائر؟.

2. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة الفرعية سيتم سرد جملة من الفرضيات على النحو التالي:

- تعد قوى العرض والطلب في السوق العالمية هي الآلية التي تتجسد فيها العوامل الأساسية التي تؤثر على سعر الصرف.
- إن العلاقة الموجودة بين سعر النفط وسعر الصرف هي علاقة عكسية حيث أن أي انخفاض في سعر النفط يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف والعكس صحيح.
- تؤثر التقلبات الحاصلة في أسعار النفط تأثيرا كبيرا على احتياطات الصرف والتضخم في الجزائر بسبب قلة تنوع الصادرات خارج المحروقات والارتباط شبه التام للاقتصاد الجزائري بالنفط.

3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة عموما إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- التعرف على الثروة النفطية ومحدداتها.
- التعرف على سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.
- تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري، ومحاولة الوقوف على مدى تأثر سعر الصرف بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط خاصة بعد الارتفاع الكبير في بداية الألفية الثالثة والانخفاض الشديد الذي حدث مؤخرا.

4. أهمية الدراسة:

الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في السنوات الأخيرة نتيجة التقلبات غير المسبوقة في أسعار النفط، وعلى اعتبار أن قطاع المحروقات هو العمود الفقري للاقتصاد الجزائري فقد أصبح من الضروري تسليط الضوء على هذا الموضوع، إضافة إلى أهمية مؤشر سعر الصرف الذي يعد أداة ربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي.

5. منهج الدراسة:

تناولنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة متغيرات سعر الصرف وأسعار النفط مع تحليل وتفسير الجداول والعوامل المتسببة في عدم استقرار أسعار النفط وسعر الصرف في الجزائر والعلاقة التي تربطها.

6. حدود الدراسة:

على اعتبار أن منهجية البحث العلمي تقتضي ضرورة التحكم في التحليل المتعلق بطبيعة الدراسة بهدف الاقتراب من الموضوعية واستنتاجات منطقية ودقيقة، ولتحقيق ذلك تم إنجاز هذا البحث ضمن الحدود والأبعاد التالية:

- **الحدود الموضوعية:** تحديد العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري.
- **الحدود المكانية:** التي ارتكزت على حالة الجزائر.
- **الحدود الزمانية:** دراسة تحليلية للفترة من 1973 إلى 2016.

7. الدراسات السابقة.

- دراسة موري سمية بعنوان آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، مدرسة الدكتوراه، تلمسان، 2009_2010، حيث عالجت هذه الدراسة أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر ومختلف التطورات التي عرفتها أسعار النفط في الأسواق العالمية وارتباط الاقتصاد الجزائري بهذه الأسعار مما قد يخلق عجزا في موازنة مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال دراسة قياسية، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين سعر البترول والناتج المحلي الحقيقي، معدل البطالة، متوسط الدخل الفردي الحقيقي، وتدفقات الاستثمار الصافي كما تظهر العلاقة في المدى الطويل ما بين سعر البترول ومعدل التضخم.
- دراسة عماد الدين محمد المزيني بعنوان العوامل التي أثرت عل تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، العدد1، المجلد15، غزة، 2013، حيث هدفت الدراسة لمعرفة العوامل

التي تؤدي إلى عدم استقرار النفط، فكانت النتيجة أن أسعار النفط تخضع لعوامل عديدة وليس العرض والطلب فقط هو العامل الوحيد في تحديد أسعار النفط عالميا ومنها: عوامل اقتصادية، جيوسياسية، مناخية، نفسية وأخرى نقدية وعامل الندرة، حيث أن جميع هذه العوامل مجتمعة لعبت دور كبير في تحديد سعر النفط العالمي.

- دراسة دوحة سلمى بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها _ دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، وقد حاولت هذه الدراسة إبراز العلاقة الموجودة بين تقلبات أسعار الصرف والميزان التجاري بالتركيز على سياسة تخفيض قيمة العملة التي جاءت في إطار الإصلاح الهيكلي ودورها في تخفيض العجز وهذا بالاعتماد على النموذج القياسي لأثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري، وخلصت هذه الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الخلل في الميزان التجاري نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على المحروقات والذي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك .

بعد عرض الدراسات السابقة يمكننا ملاحظة نقاط مشتركة بينها وبين دراستنا والمتمثلة في التطرق لماهية سعر النفط والعوامل المؤثرة فيه وكذلك ماهية سعر الصرف والنظريات المفسرة له هذا من الجانب النظري، أما من الجانب التطبيقي فكل دراسة اهتمت بجانب من جوانب دراستنا التي ركزنا فيها على دراسة وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1973-2016، وجاءت هذه الدراسة لاستكمال ما جاءت به الدراسات السابقة من نتائج بالإضافة إلى مواكبتها للتطورات الحديثة.

8. هيكل الدراسة:

من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف سالفة الذكر، وللإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة سابقا في نطاق إشكالية الدراسة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول تحت عنوان **تطورات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها**. ويتضمن ثلاثة مباحث تتمحور بشكل إجمالي حول تقديم عام للنفط، منظمة الأوبك والأسواق العالمية للنفط هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتم فيه التطرق إلى السعر النفطي والعوامل المؤثرة فيه، وأخيرا وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى التطور التاريخي لأسعار النفط.

الفصل الثاني تحت عنوان **الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف**. وينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث تم التعرض فيه من خلال المبحث الأول إلى ماهية سعر الصرف، أما في المبحث الثاني النظريات المفسرة لسعر الصرف، وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى ماهية سوق الصرف.

الفصل الثالث تحت عنوان **أثر تغير سعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1973-2016)**. تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين يتعلق المبحث الأول بالنفط ونظام الصرف في الجزائر، أما عن المبحث الثاني فهو عبارة عن دراسة تحليلية لأثر تغير سعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1973-2016).

الفصل الأول: تطورات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها

تمهيد الفصل الأول:

عرف النفط ظهور بكونه مورد مهم و أساس لإنتاج الطاقة في العالم وثروة تقوم عليها اقتصاديات الدول باعتباره الصناعة الأول و ذالك بتعدد مشتقات ومميزات هذه السلعة التي تنتج عنها في العالم والتي تقوم عليها كل الصناعات، فالإنسان منذ أن عرف هذه المادة الخام لم يستطيع الاستغناء عنها وذالك من خلال ما تلبي له من حاجات وما توفر له من متطلبات الحيات و من خلله تسعى لزيادة التطور التكنولوجي.

بتطور العصور أصبح لهذه المادة الخام اقتصاد بكونه علم قائم بذاته يدرس الندرة يكون البترول مادة ناضبة غير متجددة ويسعى إلى تلبية حاجات المجتمع منه، وسوق ينظم عمليات تبادل هذه السلعة، وتعرف أسعاره بتغيراتها المستمرة على مر الزمن وذلك لعدة أسباب قد تكون اقتصادية أو سياسية ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على هذه الثروة وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم عام للنفط ، منظمة الأوبك و الأسواق العالمية للنفط.

المبحث الثاني: السعر النفطي و العوامل المؤثرة فيه.

المبحث الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط .

المبحث الأول: تقديم عام للنفط، منظمة الأوبك والأسواق العالمية للنفط.

بالرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة إلا أنه لا يزال النفط عصب الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة لا سيما في قطاع النقل، كما أن النمو التي تشهده الدول الناشئة زاد من درجة الاعتماد عليه و وصفه بالمصدر الأول و الأساسي للطاقة، وهذا ما زاد من أهميته وتأثيره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ولمعرفة أكثر للنفط سوف يتم التطرق و تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: تقديم عام للنفط.

المطلب الثاني: تقديم عام لمنظمة الأوبك .

المطلب الثالث: تقديم عام لأسواق النفط .

المطلب الأول: تقديم عام للنفط.

لابد أولا من التنويه بأن استخدام كلمة أو مصطلح النفط ليس موحدا في جميع الأوساط العلمية عامة أو الجامعية منها تحديدا سواء على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام فالبلدان الغربية تستخدم كلمة بترول لأن أصلها لاتيني، أما بلدان أوروبا الشرقية ذات الأصل السلافي، فيستخدمون كلمة نفط بدلا من بترول، وفي منطقتنا العربية من محيطها إلى خليجها منقسمون في استخدامهم لهذين المصطلحين.

أولا:نشأة النفط.

إن الباحث في طبيعة النفط وأصله ونشأته ، وكيفية تجمعه يجد أن هناك عوامل وظروف ينبغي أن تتوافر وتتحقق حتى يمكن القول بوجود تجمع نفطي في منطقة ما، ويمكن أن نحدد تلك الظروف والعوامل في مجموعة من الجوانب التي تتمثل في[1]:

1- أن يكون هناك مصدر نتج عنه تكون الزيت الأسود.
2- أن يكون النفط أو السائل الأسود تجمع وتركز في مكمن معين أو حوض معين في باطن الأرض.
3- أن تكون هناك عوامل قامت بحفظ النفط من التسرب والهروب أو التلف على مر السنين.

وقد عرف الإنسان النفط منذ آلاف السنين ، وكانت معرفتهم له مرتبطة ببعض الظواهر التي شاهدوها من خلال الانكسارات والشقوق في الأرض وانسياب تلك المادة و خروجها مع الغاز الطبيعي، ويؤكد لنا تاريخ الحضارة البشرية استعمال النفط الخام قديما للأراضي الطبية وللتشحيم والإنارة، كما استخدم كإسفلت في المباني والطرقات.

ومعظم المراجع ترجع أن أول حفر و إنتاج تجاري للنفط بدأ عام 1959 بالقرب من مدينة نيتسفيل في ولايات بنسلفلنيا في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الكولونيل الأمريكي أدوين ل.دريك(EDWIN L .DRAKE)

[1] ابراهيم طه عبد الوهاب، محاسبة البترول، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص20 .

الجدول رقم 01: تاريخ اكتشاف النفط في عدد من دول العالم النفطية العربية منها والأجنبية:

البلدان	التواريخ
الولايات المتحدة الأمريكية	1859
مملكة رومانيا	1857
كندا	1858
القوقاز(القيصرية)	1873
البيرو	1869
إيران	1908
مصر	1911
العراق	1937
الكويت	1983
المغرب	1943
الجزائر	1956
ليبيا	1959

المصدر: بنين بغداد، آثار نمذجة قياسية لدراسة بترول الجزائر –دراسة حالة صحاري بلاند– الفترة 2006–2009، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2008–2009، ص4 .

ثانيا:أصل النفط.

لقد انقسم الباحثون في تفسير نشأة و أصل تكون النفط إلى قسمين ، قسم يؤيد نظرية النشأة العضوية، أما القسم الآخر من الباحثين فإنه يؤيد النظرية غير العضوية لنشأة البترول، ومن هذا المنطلق يمكننا عرض ملخص لمضمون النظريتين كما يلي[1]:

1- نظرية النشأة العضوية: وفقا لهذه النظرية فإن النفط يتكون من تحلل المواد العضوية (حيوانية، نباتية)، ومن المعتقد وفقا لهذه النظرية أن السائل الزيتي الخام يتكون في ظل ظروف طبيعية خاصة جدا توافرت خلال ملايين السنين، والتي تتمثل في توافر النباتات والحيوانات التي تحتوي على المواد العضوية، وأن تكون قد تعرضت لتحلل السنين تحت ظروف ضغط وحرارة مرتفعة.

[1] إبراهيم طه عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 23.

2- نظرية النشأة اللاعضوية: إن أول من ناد بهذه النظرية في العصر الحديث هو الكيميائي الروسي "مندليف"، وقد افترض هذا العالم أن تكوين الزيت الأسود السائل، جاء نتيجة لتفاعل كميات هائلة من كبريد الحديد في باطن الأرض مع المياه الجوفية تحت درجات عالية جدا من الضغط والحرارة، وكذلك تفاعل كربونات الحديد المكونة للحجر الجيري مع كبريد الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي.

ثالثا: مفهوم النفط.

النفط أو البترول كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني و هي تتكون من جزئين:

زيت:Petr صخر: Oléum

أي تعني زيت الصخر ويطلق عليها أيضا زيت الخام، كما أن له اسم دارج (الذهب الأسود[1]).

فعلميا يعرف النفط بأنه ذلك السائل الكثيف الأخف من الماء يتركب من الفحم ويحرر عند احتراقه طاقة، قابل للاشتعال بني غامق أو بني مخضر، يوجد على أعماق مختلفة ضمن صخور مسامية ويسمى:

نفط: في اللغة العربية.

Petroléum: في اللغة الانجليزية.

Pétrole: في اللغة الفرنسية.

Petroleo: في اللغتين الاسبانية و البرتغالية.

رابعا: أهمية النفط .

أهمية النفط ومكانته المتميزة التي يحظى بها نابعة أساسا من أهميته كسلعة ضرورية في تطوير وتقدم الحياة الاسبانية في العالم المعاصر، وتنعكس أهمية النفط في جوانب رئيسية متعددة نوجزها فيما يلي[2]:

[1] حمد بن محمد آل شيخ اقتصاديات الموارد الطبيعية و البيئية، العبيكان للنشر، الطبعة الأولى، الرياض، 2007، ص70.

[2] موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، مدرسة الدكتوراه، تلمسان، الجزائر، 2009_2010، ص60.

1- تشكل الطاقة عاملا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم و تعتبر الطاقة النفطية لحد الآن الأوفر، الأسهل و الأفضل كما أن تبعية المجتمع العصري حيال النفط أصبحت وثيقة، واعتبر استهلاكه معيارا للتقدم للاقتصاد والتقدم.

2- من الناحية الصناعية يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون النفط فهو مصدر للحرارة، الطاقة المحركة وأغراض أخرى، وهو أساس في الصناعة البتروكيماوية حيث تقدر عدد المنتجات النفطية بأكثر من 80000.

3- تكمن أهميته في القطاع الصناعي كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة.

4- أهميته تجاريا تكمن في كون النفط ومنتجاته يشكلان سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية النفط المستخرج في البلدان النامية ومن ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا خيالية.

5- أصبح النفط في قطاع المواصلات بمثابة شريان النقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35% من مجموع النفط المستهلك في العالم، ويعتبر البنزين وقود السيارات، المازوت وقود الطائرات والبواخر، الكيروزين وقود الطائرات.

6- يؤمن النفط معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة.

7- استعمال النفط كسلاح ضغط سياسي وتجلى ذلك من خلال حرب أكتوبر 1973.

8- النفط مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية.

9- يبقى العامل الاقتصادي السبب الأهم وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي النفط في مقدمتها.

المطلب الثاني: تقديم عام لمنظمة الأوبك.

حظيت منظمة الأوبك منذ نشأتها في سنة 1960 بدور كبير في ساحة السوق العالمية للنفط، خاصة الدول النامية والمنتجة لهذه المادة الناضبة، وتعد منظمة الأوبك من أهم المنظمات الدولية، كونها أحد أهم العملاء في تصدير النفط، حيث تعتبر دول منظمة الأوبك من أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز، كما يسجل احتياطها النفطي والغازي أكبر الاحتياطات العالمية.

أولا: نشأة المنظمة[1].

جاء إنشاء هذه المنظمة كضرورة حتمية للدول المنتجة في ظل التأثير الكبير لسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على مصالحها، فبات الوضع يحتم ضرورة اتخاذ موقف موحد تجاه هذا الأمر، ومن ثم ظهرت الفكرة في أول تجمع للدول المصدرة للنفط في المؤتمر العربي الأول للبترول، و الذي انعقد في القاهرة في 23 أفريل 1959، ثم تلاها في 14 سبتمبر 1960 إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول(OPEC) خلال الاجتماع التأسيسي الذي عقد بالعاصمة العراقية بغداد.

وكانت الدول المؤسسة هي إيران والعراق والكويت و السعودية و فنزويلا، و بعد ذلك انضمت قطر في 1961 وليبيا وأندونسيا في 1962، وقد انضم في عضوية المنظمة بعد ذلك أبو ظبي في نوفمبر 1967 والجزائر في 1969 ونيجيريا 1971 وإكوادور في 1973 والغابون التي بدأت كعضو مشاركا في 1973 ثم أصبحت عضوا تاما في 1975، و بذلك اكتملت العضوية عند 13 عضو و لكن تراجعت في عقد التسعينات إلى 11 عضو بانسحاب إكوادور والغابون لعدم قدرتهما على تحمل نصيب متساو في موازنة المنظمة مع باقي الأعضاء و فشل المنظمة في تعديل نسب التمويل بحيث تكون بحسب نصيب كل عضو في حجم الإنتاج وحجم التصدير، كما طالب بذلك بعض الأعضاء . ومع بداية 2007 انضمت أنغولا كما عادت إكوادور إلى عضوية المنظمة نهاية 2007 ليستقر أعضاءOPEC على 13 عضو، ويتواجد مقرها بالعاصمة النمساوية فيينا، بعدما كان متواجدا بجنيف السويسرية بعد إنشائها.

وتعتبر اجتماعات ممثلي الحكومات للدول الأعضاء السلطة العليا للمنظمة، والتي تعقد على الأقل مرتين في العام من أجل دراسة وتعديل سياستها ويطبق مجلس المسيرين توصيات هذه الاجتماعات ويوجه المنظمة، وحسب القانون الداخلي للمنظمة فإن الهدف الأساسي للمنظمة هو توحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء للمحافظة على مصالحها الفردية والجماعية، كما نص هذا القانون في مادته الثانية على أن:

1- هدف هذه المنظمة يكمن في التعاون بين أعضائها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في الصناعة البترولية وتطوير العلاقات فيما بينها في هذا المجال.
2- وتعتمد المنظمة في تسعير النفط على برميل سلة الأوبك والتي كانت تضم سبعة أنواع من النفط الخام هي:

[1] بلوصيف منى ، النفط و أثره على الواردات السلعية للفترة 2005_2015 ، مذكرة ماستر ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ، 2016_2017 ، ص ص 11،10 .

عربي خفيف السعودي، مزيج صحاري الجزائر، نفط البصرة الخفيف العراقي 36، السدرة الليبي 37، مورين الإماراتي 39، قطر البحري40، الخام الكويتي 31، الخام الإيراني الثقيل، خامbcf الفنزويلي، بوني خفيف النيجري وميناس الإندونيسي، وهي تركيبة تعكس معدل نوعية أنواع النفط الداخلة في هذه السلة، والتي تبلغ درجة API لها 32،7 و هي ذات محتوى كبريتي يقدر ب 1،77% ، وبالتالي فهي ذات كثافة متوسطة ويتم احتسابها على أساس المعدلات الموزونة لأنواع النفط الداخلة فيها حسب نسبتها في لإنتاج والصادرات في الأسواق الأساسية للنفط.

ثانيا : مفهوم المنظمة:

تأسست منظمة أوبك في بغداد خلال الفترة 10إلى 14 سبتمبر 1960 باتفاق الخمسة الدول الأساسية المنتجة للنفط: وهي السعودية، إيران، العراق، الكويت ، فنزويلا، في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد. وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها. وتتخذ المنظمة " فينا " عاصمة النمسا مقرا لها، والسبب الرئيسي لنشأة المنظمة هو خلق تكتل في مواجهة الشركات النفطية الكبرى، وانضمت قطر لهذه المنظمة عام1961، ثم إندونيسيا وليبيا عام1963 والإمارات1967 والجزائر1969، ونيجيريا1971، والإكوادور والغابون 1973، إلا أن الدولتين الأخيرتين انسحبتا على التوالي عامي 1992 و1996. ويجوز أن ينضم إلى عضوية المنظمة أي دولة إذا توفرت الشروط التالية[1]:

1- أن تحقق الدولة فائضا كبيرا من النفط يخصص للتصدير، وذلك بعد تغطية احتياجاتها المحلية.

2- أن تتشابه المصالح النفطية لدولة العضو إلى حد كبير مع ظروف الدولة المؤسسة للمنظمة.

3- أن توافق على قبول العضو الجديد ثلاث أرباع أعضاء المنظمة بما فيهم الدول الخمس المؤسسة للمنظمة، أي أن معارضة أي دولة مؤسسة تحول دون انضمام العضو الجديد.

4- تناولت تأسيس هيئة كمنظمة استشاريه تجتمع مرة واحدة سنوياً على الأقل لمناقشة بعض النقاط، وأهمها:

أ. تحسين الشروط التعاقدية وضرورة التشاور حول موضوع تغير الأسعار.

ب. معالجة أوضاع صناعة النفط من وجهة نظر جماعية موحدة.

ج. زيادة قدرة مصافي النفط في البلاد المنتجة.

د. تأسيس شركات بترول وطنية.

[1] أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص108.

هـ. التفاهم فيما يتعلق بعمليات صيانة وإنتاج وتنقيب الموارد النفطية.

وجرى الاتفاق على صياغة ميثاق، أو عهد شرف، وقع عليه في نهاية الاجتماعات. وعرفت تلك الوثيقة باسم "اتفاق المعادي"وهو أول بادرة لإنشاء الأوبك وتم في القاهرة في أفريل 1959.

ثالثا: أهداف المنظمة:

هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول و تحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال وتقرير الوسائل و السبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين ، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال و الخبرة للمستثمرين في صناعة البترول في الأقطار الأعضاء ، وتحقيقا لذلك تحددت أهداف منظمة الدول المصدرة للبترول في الآتي[1]:

1- التنسيق بين الدول الأعضاء في السياسات البترولية، وتقرير ما يحقق ويحفظ مصالحها الفردية والمجتمعة.
2- إيجاد السبل والوسائل التي تضمن استقرار الأسعار في أسواق البترول العالمية، للتغلب على التقلبات الضارة.
3- احترام مصالح الدول المنتجة، وضمان حصولها على دخل مضطرد (متقلب)، ومراعاة إمداد الدول المستهلكة بانتظام واعتدال، وضمان عائد منصف للمستثمرين في مجال البترول.
4- المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، على أن تستوفي هذه الدول الالتزامات المترتبة عليها وفق النظام الأساسي.

وضعت هذه الأهداف بسبب حاجة الدول الأعضاء لتنفيذ برامج التنمية، وأن تمويل تلك البرامج يعتمد بصورة رئيسية على الدخل المستمد من صادراتها البترولية، و أن على الدول الأعضاء أن تعتمد على حد كبير على دخلها من البترول لموازنة ميزانياتها السنوية، وأن البترول ثروة نابضة وأنه بمقدار ما يستنزف منها يجب أن يستعاض عنه بمصادر طاقة أخرى ، وأن أي تأرجح في سعر البترول يؤثر بالضرورة على تنفيذ برامج الدول الأعضاء بل كذلك على البلدان المستهلكة.

[1] عاطف سليمان، النظام القانوني للبترول في البلاد العربية –القانون البترولي العربي– المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 2013، ص256.

المطلب الثالث: تقديم عام لأسواق النفط.

نظرا للأهمية التي يحظى بها النفط وأسعاره على المستوى العالمي والدولي سنتطرق في هذا المطلب إلى ماهية الأسواق العالمية لهذا المورد و ذلك من خلال إلقاء نظرة حول التطورات التاريخية التي مرت بها أسواق النفط وتعريفها، وأنواعها.

أولا: نشأة السوق النفطية.

منذ اكتشاف النفط وقيام الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة مرت السوق النفطية بعدة مراحل يمكن تصنيفها كما سيأتي، حيث أن الحدود الزمنية لكل مرحلة تقريبية هي[1]:

1- خلال الفترة 1857 إلى 1870 (منذ بداية الصناعة النفطية حتى ظهور الشركات النفطية الكبرى): كانت السوق النفطية في هذه المرحلة تنافسية بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدأت تستثمر في استغلال النفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية و كانت المنافسة شديدة فيما بين هذه الشركات مما نتج عنه اندماج بعضها وزوال بعضها الآخر، حتى صارت شركات كبيرة وقوية.

2- خلال الفترة 1870 إلى 1960 (منذ ظهور الشركات النفطية الكبرى حتى تأسيس الأوبك): أصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق احتكار القلة بين الشركات التي سيطرت على الصناعة النفطية الأمريكية وتعدى ذلك إلى السوق النفطية العالمية بتحكمها في عمليات الاستكشاف والاستخراج والنقل والتوزيع والتسعير وعرفت في هذه الفترة 1 سبتمبر 1927 عقد اتفاقية أكناكاري بين هذه الشركات التي تعرف بالشقيقات السبع والتي تنص على تقسيم السوق النفطية العالمية ومنابع النفط في العالم وبهذا أصبحت السوق النفطية احتكارية لهذه الشركات خاصة في ظل محدودية دور الدولة المنتجة للنفط.

3- خلال الفترة 1960 إلى 1973 (منذ تأسيس الأوبك حتى 1973): مع تأسيس الأوبك في 1960 قل احتكار الشقيقات السبع وتحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلا في دول الأوبك وبوجود هذه المنظمة عملت الدول المنتجة على تقوية مركزها والحفاظ علة مصالحها، حيث أنه بعد 1973 عندما قررت الدول الأعضاء في الأوبك منفردة وقف لإمداداتها النفطية احتجاجا على حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني انته دور الشركات النفطية الكبرى.

[1] حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986_2008، مذكرة ماجستير جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر ، 2008_2009، ص52.

4- خلال الفترة 1973 إلى 1980 منذ بداية أزمة 1973: في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية سوق احتكار قلة الدول الأوبك حيث عندما ارتفعت أسعار النفط وتضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط، وزاد إنتاج الدول النفطية من خارج الأوبك مما أثر سلبا على موقف الأوبك، وهنا بدأت المنظمة تفقد قوتها.

5- من سنة 1980 إلى 2011 سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية: في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية تضم عددا أكبر من المنتجين والمستهلكين، فأصبحت سوق تنافسية، ولكن بعد اختلال العرض والطلب النفطي في سنة 1981 بزيادة الإمدادات النفطية خارج الأوبك، عمت حالة عدم الاستقرار في السوق النفطية وأصبحت تعرف تقلبات بين الحين و الآخر، حيث أنه كان انخفاض في أسعار سنة 1986 و1998، 2008 والارتفاع الكبير بين 2003 و2007 و2010 وقلة الطلب على النفط في 1986 وفي 2011 زيادة الطلب وتغطية النقص الذي حدث جراء الأحداث البيئية وتغطيته من طرف السعودية أكبر الدول المنتجة للنفط.

ثانيا: تعريف السوق النفطية.

هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب الذي تنبثق منه الأسعار حيث يعتبر موضوع تسعير النفط من أكبر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض والسرية وبصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير ببعد أو بآخر فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا مهما للغاية في تحديد أسعار النفط إلى حد أن فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره، كان دائما أمران يصعبان على فهم الكثير من خارج الصناعة النفطية مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية[1].

هي المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلع البترولية خاصة للسلعة الخام منها بين الأطراف المتبادلة ومن المعروف أن للأسواق ثلاثة عناصر أساسية هي البائعون والمشترون والسلعة محل التداول والاختلاف في واحد أو أكثر من هذه العناصر يترتب عليه اختلاف طبيعة السوق.

[1] بوبكري رقية ،عرباوي نور اليقين، مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012_2013 ،ص12.

من خلال التعريف السابق لسوق النفط يمكننا تحديد العناصر الأساسية التي يتكون منها هذا السوق وهي كالآتي :

1- المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا.
2- السلعة المتبادلة هي السلعة النفطية ومشتقاتها.
3- الأطراف المتبادلة وهم العارضون للسلعة والطالبون لها.
4- وجود سعر معين وزمن معين للتبادل.

ثالثا: أنواع الأسواق النفطية.

تأخذ تجارة النفط عدة أشكال مثل البيع والتسليم الفوري أو البيع والتسليم الآجل في فترة زمنية مقبلة كما ترتبط تجارة النفط بقنوات تسعير صادرات النفط التي تختلف أهميتها النسبية من دولة لأخرى، ومن وقت لآخر، حيث تختار كل دولة مصدرة للنفط بعض هذه القنوات وفقا لظروفها وظروف سوق النفط العالمي، هذا ما أنتج أشكالا مختلفة للأسواق النفطية تتمثل فيما يلي:

1- الأسواق الفورية: ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتوج أو عدة منتوجات، وتتسم الأسواق الفورية بكونها موانئ رئيسية تتوافر فيها خدمات الشحن ومرافق التخزين والخدمات المالية وتيسير وسائل الاتصال الدولي، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي كالقرب من مصافي التكرير، كما تعكس حركة الأسعار الفورية الظروف الحالية لأسواق النفط وحالة التوازن بين العرض والطلب، تتأثر الأسواق الفورية بالإشارات التي تتسلمها من الأسواق الآجلة حيث ينعكس الارتفاع في الأسعار المستقبلية في ارتفاع ثنائي للأسعار الفورية و مستويات المخزون النفطي لغرضالتحوط من ارتفاع الأسعار الفورية مستقبلا.
2- الأسواق الآجلة: والمقصود بالسوق النفطية الآجلة شراء عقود بترولية مستقبلية (قابلة للتسييل في وقت محدد سلفا) والاحتفاظ بها لعدة أشهر أو سنوات من تاريخ الشراء، وبأسعار تحددها تلك السوق من خلال تداول هذه العقود و التي لا تخضع إلى مراقبة محكمة[1]، و ما تجدر الإشارة إليه أن بعض العقود الآجلة لمختلف السلع تستدعي التسليم المادي للأصول المتعاقد عليها إلى أن الغالبية يتم تسويتها نقدا.

[1] إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية، الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، المنظمة العربية المصدرة للنفط(أوبك)، الكويت، 25 مارس 2008، ص4.

تستخدم العقود الآجلة إما للحماية من تقلبات الأسعار الفورية، حيث أنها تقلل من حدة المخاطر نتيجة الاتجار بالنفط في الأوقات التي تحدث فيها تقلبات كبيرة في الأسعار، كما أنها تتيح الفرصة للمضاربين لتحقيق الأرباح من الكسب في هذه التقلبات.

المبحث الثاني: السعر النفطي و العوامل المؤثرة فيه.

عرفت السوق البترولية أساليب مختلفة في تسعير السلعة البترولية، ونظرا للأهمية التي أصبح يمتاز بها السعر النفطي، فقد احتل الصدارة في الكثير من المؤتمرات الدولية، وكذا حديث وسائل الإعلام العالمية، وكان هذا خاصة

بعد مؤتمر طهران سنة 1971 وأثناء الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ونتيجة لهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف السعر النفطي.

المطلب الثاني: أنواع السعر النفطي.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأسعار النفطية.

المطلب الأول: تعريف السعر النفطي.

هو قيمة المادة أو السلعة النفطية يعبر بوحدة نقدية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية[1]، وكذا القوى الفاعلة في السوق.

كما يمكن إعطاء تعريف آخر للسعر، يتمثل في كون أن السعر النفطي هو سعر مشتق ومستخلص[2]، ومعنى ذلك أنه يتم احتساب سعر النفط الخام عكسيا، مقيمة متبقية بعد طرح التكاليف المختلفة (النقل و التكرير والتوزيع) المتضمنة في تحويل برميل النفط الخام إلى سلة أو حزمة المنتجات النفطية المكررة من الأسعار القائمة قبل خصم ما يدفعه المستهلكون من ضرائب على المنتجات. ويتشكل السعر النفطي من عاملان اثنان هما: سعر البيع إلى البئر أو في الميناء ورسوم النقل.

ويعرف سعر البترول أيضا بأنه القيمة النقدية بالدولار لوحدة واحدة من البترول معبرا عنها بالبرميل (barrel)[3].

لقد تطور السعر البترولي منذ اكتشافه تجاريا بتطور السوق البترولية ،حيث كان في بداية اكتشافه يحدد عند آبار النفط وهذا في ظل احتكار قلة الذي ساد السوق البترولية ليتحدد بعدها في الموانئ حيث تم اتساع صناعة النفط في بلدان عديدة لكن سرعان ما تحول إلى سعر احتكاري نتيجة احتكار الشركات للسوق البترولية، التي سعت إلى تعظيم أرباحها ليتطور بعدها إلى سعر تنافسي يخضع لعوامل الطلب و العرض فهذا لدخول بلدان منتجة للنفط السوق البترولية.

المطلب الثاني : أنواع السعر البترولي

لقد وجدت للسلعة البترولية أسعار عديدة متكونة في السوق البترولية المحلية و الدولية مع العلم أن كل سعر يختلف عن الآخر ، و فيما يلي أهم هذه الأنواع[4]:

[1] جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط و علاقتها برصيد الموازنة العامة و ميزان المدفوعات _ حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع_ المجلد الأول، جامعة الوادي، الجزائر، 2016، ص3.

[2] يوسف صابغ، سياسات النفط العربية في السبعينات (فرصة و مسؤولية)، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1983، ص128.

[3] شريفة بوالشعور، تقلبات أسعار النفط و أثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري نموذج متجهات تصحيح الخطأ، رسالة ماجستير في اقتصاديات المال و الأعمال، كلية إدارة المال و الأعمال جامعة آل البيت، عمان، الأردن، 2012، ص20.

[4] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1983، عنابة، الجزائر ، ص198.

1- السعر المعلن: هو السعر المحدد والمعلن من قبل الطرف العارض للسلعة البترولية في السوق ومجسدا لقيمة البترول الخام بوحدة نقدية معلومة في زمن معلوم وقد يكون العارض فردا أو شركة أو مؤسسة بترولية، تاريخيا فإن هذا السعر ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 واستمر العمل به إلى غاية نهاية الخمسينيات من القرن العشرين وهي فترة احتكار الشركات العالمية لإنتاج واستغلال السلعة البترولية.

2- السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق الطرفان البائع و المشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدخل والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات و التسهيلات المختلة الممنوحة من طرف البائع والمشتري لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك، أو الدول الأجنبية الأخرى.

3- سعر الإشارة: هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قسمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به و طبقته العديد من البلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965.

4- سعر الكلفة الضريبية: هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذا هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام ، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بخسارة.

5- السعر الفوري أو الآني: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آليا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية و بصورة آنية.

6- السعر الرسمي أو الإداري: هذا السعر يعبر عن قيمة الوحدة البترولية الخام في زمن محدد بوحدات نقدية معلومة ومحددة من قبل طرف أو جهة رسمية حكومية أو إدارية برز هذا السعر مع بداية فترة السبعينات

من القرن العشرين للدلالة على أسعار بلدان منظمة الأوبك المعلنة رسميا من قبلها في تلك الفترة حيث اعتمدت المنظمة سلة أسعار مختلف خامات الدول الأعضاء في المنظمة مع العلم أن هذا النوع من السعر مرتبط حاليا بالتطورات التي تسجلها السوق الفورية للبترول.

7- السعر الترجيعي: يقصد به التعبير عن قيمة الوحدة البترولية الخام في زمن معلوم وبوحدات نقدية معلومة ومحددة على أساس متوسط أسعار المنتجات البترولية المتفق عليها مطروحا منها كلفة التكرير و هامش ربح التكرير وكلفة نقل البترول مع العلم أن هذا النوع من السعر ظهر في السوق الفورية لتبادل السلعة البترولية في أوساط الثمانينات من القرن العشرين بين العديد من الأطراف البترولية المتعاملة في هذا السوق.

8- السعر الارجاعي: هذا السعر هو تجسيد لقيمة الوحدة البترولية الخام في زمن معلوم وبوحدة نقدية محددة على أساس السعر الفوري الخام وكذلك السعر الترجيعي ظهر هذا السعر في السوق الفورية الآجلة أي السوق المضاربة في نهاية عقد الثمانينات وأوائل التسعينات في القرن العشرين.

9- سعر المقايضة البترولي: هو تعبير عن قيمة الوحدة البترولية في زمن معلوم وبوحدة نقدية محددة بالاستناد على سعر يكون أقل من السعر الفردي أو الرسمي أو يكون هو السعر المتحقق، كما أن هذا السعر ظهر نتيجة وجود فائض من العرض البترولي في السوق الدولية في فترة نهاية الثمانينات من القرن العشرين وهو يتداول في السوق الفورية من جانب والأسعار الرسمية الإدارية من جهة أخرى وبصورة تقل عنهما في مقداره النقدي لذلك يكون مماثلا للسعر المتحقق البترولي[1].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأسعار البترولية.

[1] مخناش إيمان، أثر تطاير أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1980_2015 ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، مذكرة ماستر، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2016_2017، ص7.

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية تحكمها أبعاد اقتصادية و سياسية وأمنية، بحيث توفر هذه السلعة على مختلف الأطراف في سوق النفط، و ترجع العوامل المؤثرة على الأسعار إلى عدد من عوامل من بينها العوامل الجيولوجية حيث أن الدول النفطية الكبرى وصلت إلى ذروة إنتاجها ولا توفر فيها احتياطات نفطية جديدة يمكن استغلالها، كذلك بعضها إلى أسباب اقتصادية منها تستخدم في الصين والهند، وهناك عدة أسباب مؤثرة على ارتفاع أسعار النفط ضمن معسكر المنتجين والمستهلكين ، كذلك الاختلاف في الرؤيا والمصالح بينهما، ولكن يبقى الطلب والعرض هما المحددان الأساسيان لسعر النفط شأنه في ذلك شأن أي سلعة أخرى فبالنسبة لعام 2008 فإن التقلبات التي شهدتها أسعار النفط على مدار العام تعود بشكل أساسي إلى الأزمة المالية والعالمية التي ألقت بضلالها على السوق النفطية العالمية.

وفي هذا المطلب سنتناول العوامل المؤثرة أسعار النفط ومنها: العوامل الاقتصادية (العرض والطلب والاحتياطي النفطي)، العوامل الجيوسياسية، وعوامل أخرى.

أولا: العوامل الاقتصادية.

إن الاستقرار في سوق النفط العالمي يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما بالإضافة للاحتياطي العالمي للنفط، لأن النفط سلعة إستراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي فهنالك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالميين على النفط و من أهم هذه العوامل[1]:

1- الطلب العالمي على النفط:

ينقسم الطلب على النفط إلى نوعين، الطلب بغرض الاستهلاك والطلب بغرض المضاربة ويمر الطلب على النفط بعدة تغيرات منذ الصناعة البترولية وإن الطلب العالمي على النفط في تزايد مستمر، حيث أن الطلب على النفط بغرض الاستهلاك يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت بزيادة الطلب على المنتجات النفطية، أن دخول الصين والهند واستهلاكهم للنفط أثر على الطلب العالمي للنفط.

أما الطلب على النفط بغرض المضاربة أو الأسواق المستقبلية للنفط فقد عرفت هذه الأسواق منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ودخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية وتعاملهم في بيع البراميل الورقية

[1] عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت عل تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية،ا لعدد 1، المجلد 15، غزة، 2013، ص 334.

بهدف تحقيق الأرباح، وتأثر الطلب بصورة رئيسية لعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة، ومنها معدلات النمو الاقتصادي المشجعة للطلب.

2- العرض العالمي على النفط:

تعتبر الإمكانيات المتاحة من المخزن في حقول النفط، وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها إلى النفط، لمواجهة احتياجاتها المحلية أو تصديره، ومن أجل الحصول على الموارد نقدية لتلبية الاحتياجات المالية أو الاحتفاظ به للأجيال المستقبلية، من العوامل المؤثرة على العرض العالمي على النفط،كذلك الطلب على النفط وسعره يلعب دورا حيويا في عرض النفط، كذلك المخزون التجاري والاستراتيجي يؤثر في حجم العرض وخاصة في التقلبات الموسمية.

3- الاحتياطي النفطي:

يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمي وحجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة المتاحة في الوقت الذي يتم فيه الاستكشاف ويتغير الاحتياطي النفطي مع الزمن وحسب الظروف التقنية والاقتصادية السائدة ويعرف بأنه المؤكد من كميات النفط في باطن الأرض، وتقدر كمية الاحتياطي من حيث الحجم حسب سعة المكمن عرضا وطولا وسمكا.

ثانيا: العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية:

لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن سياسات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية و الكوارث الطبيعية دورا أساسي في التأثير على أسعار النفط. لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية 2008 إلى مجموعة من الصدمات النفطية موزعة حسب السنوات التالية: 1973، 1979، 1986، 1998، 2004، 2008. وهي كالآتي[1]:

[1] هوام منصف، لطرش النوري، أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، تخصص تمويل مصرفي، مذكرة ماستر، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2015_2016، ص22.

1- الأزمة النفطية عام 1973: لقد أطلق على هذه الأزمة أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم البرميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية. حيث في سنة 1973 قررت منظمة الأوبك زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في 15 أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل، أي رفع الأسعار النفطية بنسبة 400%.

2- الأزمة النفطية عام 1979: عادت وارتفعت الأسعار ثانية و بشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات إثر الحرب العراقية _الإيرانية (حرب الخليج الأولى)من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية.

3- الأزمة النفطية عام 1986: في الأسبوع الأخير من الشهر الأول عام 1986 انخفض سعر النفط بشدة، إذ انخفض سعر بحر الشمال إلى 17,70 دولار للبرميل وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة ،بعد أن توقفت فترة من الزمن ،انخفضت أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل.

4- الأزمة النفطية عام 1998: في بداية التسعينات و بالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

5- الأزمة النفطية عام 2004 : تميز عان 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية من قبل، إذ و صل المعدل السنوي لسعر سلة الأوبك 36،0 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدأ العمل بنظامك السلة في عام 1987).

6- انخفاض سعر صرف الدولار: أثبتت الدراسات أنه هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار والطلب على البترول ويخفض من إنتاجه الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، كما خلق هذا الانخفاض تضخيم وهمي في سعر النفط فعندما كان سعر البرميل في 2008 يقدر بـ 94،1 دولار للبرميل كان مقاوما ب 64،3 أورو و 3،51 جنيه إسترليني للبرميل.

ثالثا: عوامل أخرى مؤثرة في أسعار النفط.

بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية، هناك عوامل أخرى تؤثر وتحدد تقلبات أسعار البترول و من بين هذه العوامل نجد[1]:

1- **العوامل الطبيعية:** ترتبط هذه العوامل بتقلبات فصول السنة والتغيرات المناخية المفاجئة بالإضافة إلى موسم الأعاصير التي تؤثر على السوق البترولي وبالتالي على تقلبات أسعار البترول، مثل الأعاصير الموسمية في خليج المكسيك، الأعاصير الرملية في العراق، الأعاصير الشتوية في بحر الشمال، الأعاصير الثلجية في أمريكا الشمالية.

2- **العوامل الفنية:** يقصد بها الأعطال الميكانيكية والإلكترونية و الكهربائية التي تصيب المنشآت البترولية خاصة المصافي و أعمال الصيانة الدورة المفاجئة وعدم توافق نوعيات البترول المنتج مع قدرة المصافي على التكرير.

3- **العوامل النفسية:** للعوامل النفسية دور كبير في سوق البترول فتوقع حدوث اضطرابات وتحولها إلى نزعات أو أزمات، و توقع حدوث نقص في الإمدادات البترولية أو أي شائعة أخرى تؤدي إلى ارتفاع سعر البترول ومن بين هذه العوامل:

أ. التأثيرات النفسية للأوضاع السياسية و الأمنية المضطربة في منطقة الشرق الأوسط الأمر الذي دفع المتعاملين في السوق البترولية للمراهنة على ارتفاع الأسعار.

ب. التهديدات المستمرة من قبل المتمردين في نيجيريا حيث طالبوا شركات البترول بوقف إنتاجها مما أدى إلى ارتفاع أسعار البترول.

ج. تهديد دول الإتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية لإيران بوقف أعمالها النووية مما جعل في أذهان محللي السوق والمضاربين اعتقادا بأنها تخفض إنتاجها من 3 مليون برميل يوميا الذي تقوم بإنتاجه إلى النصف.

[1] حسيبة زايدي، فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970_2012، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص63.

المبحث الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط .

عرفت أسعار النفط تطورات عديدة حيث أنها تغيرت مع تغير الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية، كما أنها تأثرت بمختلف الأزمات التي مرت على السوق النفطية، وتاريخ أسعار النفط طويل وحافل منذ اكتشافه عام 1859، ولأن فترة دراستنا تبدأ من سنة 1973 إلى غاية سنة 2016، سنكتفي بتحليل تطور أسعار النفط بداية من هذه الفترة إلى غاية نهايتها، وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث كما يلي:

المطلب الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1973_1985.

المطلب الثاني: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986 _ 1999.

المطلب الثالث: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1999 _ 2016.

المطلب الأول : تطور أسعار النفط خلال الفترة 1973_1985.

بقيت أسعار النفط الخام عند مستويات متدنية تراوحت بين 1.5 _ 3 دولار للبرميل منذ الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل عقد التسعينيات الأمر الذي ساهم في نمو الطلب، ثم ارتفعت إلى أكثر من 10 دولار للبرميل عام 1974 وتراوحت ما بين 11_13 دولار للبرميل عام 1978 ، لترتفع إلى 36 دولار عام 1980، وهو ما ساهم في زيادة الإنتاج من خارج الأوبك وانخفاض الطلب العالمي علي على النفط[1]. وتعود هذه التذبذبات في أسعار النفط إلى الأزمات النفطية التي وقعت في هذه الفترة.

أولا: الفترة 1973_1979.

قد عرف السوق البترولي قبل فترة الثمانينات أزمتين بتروليتين هما كالآتي[2]:

1- الأزمة البترولية الأولى 1973_1974:

بإقدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار بترول تمكنت من مضاعفة الأسعار إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات البترولية الكبرى مستغلة البترول كأداة للضغط على الدول الكبرى، وهذه الأزمة من الأسباب أبرزها ما يلي:

أ. انخفاض قيمة الدولار بسبب المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد الأمريكي مما أثر على الأسعار الحقيقية للبترول.

ب. المنافسة العالمية على الطاقة: إن ارتفاع المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على أكبر كمية من البترول الرخيص والذي يسمح لها برفع مستوى النمو الاقتصادي و الاعتماد على البترول كمصدر

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص136.

[2] مخناش إيمان، مرجع سبق ذكره، ص ص18،19.

رئيسي للطاقة جعلها تجد نفسها أمام وضعية صعبة نتيجة تقلص التموينات البترولية، فأصبحت تستورد الكميات المتاحة من البترول لتلبية حاجيتها مقابل السعر المحدد من الدول المنتجة.

ج. تضاعف قوة الأوبك: مع بداية السبعينات أصبح عدد أعضاء أوبك 13 دولة، 7 دول عربية لها طاقة إنتاجية عالية أبرزها السعودية بإنتاج يومي يقدر بـ 10 مليون برميل ما مكن الأوبك بامتلاك القدرة للتأثير على المعروض البترولي في السوق العالمي.

2- الأزمة البترولية الثانية 1979:

مع اندلاع الثورة الإيرانية ضد حكم الشاه سنة 1979، ارتفعت أسعار البترول مرة أخرى ووصل البرميل إلى 36 دولار للبرميل سنة 1980 ثم بعد ذلك تابعت الأسعار انحدارها حتى وصلت إلى 27.5 دولار ومن أسباب هذه الأزمة:

أ. انخفاض القدرة الشرائية للدولار الأمريكي.

ب. انهيار الإنتاج الإيراني بشكل كبير و ذلك نتيجة تعطل الطاقة التكريرية لكل من روايال دوتش وبريتيش بتروليوم.

ج. القرار الإيراني باستخدام المارك الألماني في تسعير البترول بدلا من الدولار الأمريكي نظرا لتفكك العلاقات بينهما وبين الولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول رقم 02: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 1973_1979.

السنوات	سعر النفط (دولار/ للبرميل)
1973	3.1
1974	10.4
1975	10.4
1976	11.6
1977	12.6
1978	12.9
1979	29.2

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على :موقع منظمة الدول المصدرة للبترولwww.opec.org،تاريخ الإطلاع : 2018/03/20 .

كان تأثير صدمتي النفط الأولى و الثانية خلال فترة السبعينات كبيرا على الاقتصاد العالمي (الدول المنتجة والمستهلكة[1]).

ثانيا: الفترة 1980 _ 1985.

استمرت الأسعار في ارتفاعها خلال الأعوام من 1980 حتى منتصف عام 1981 فقد تم تعديل سعر الخام القياسي من 24 دولارا في عام 1980 ورغم ذلك فإن الأسعار الفورية استمرت في الارتفاع إلى أن وصلت في ديسمبر 1980 إلى 40،60 دولار لخام القياس بينما لم يستطع حتى ذلك التاريخ أن يلحق السعر الرسمي بالسعر الفوري، حيث بلغ السعر الرسمي في نهاية عام 1980 إلى 32 دولار للبرميل ومن أسباب ذلك نشوب الحرب العراقية الإيرانية و قد استمرت الأسعار الرسمية الخام القياس على مستواها الأوبك في جنيف في أكتوبر 1981 وهو 34 دولارا لخام القياس في نهاية 1982، إلا أن الأسعار الفورية أخذت في الانخفاض في نهاية العام بمعدل مقداره 3 دولار لتصل إلى 30،92 في نهاية عام 1980.

وفي عام 1984 استمرت الأسعار الرسمية بـ 29 دولارا بينما انخفضت الأسعار الفورية إلى 27،75 دولارا للبرميل في نهاية ذلك العام، و وصل 28 دولارا للبرميل عام 1985 نتيجة قرار اجتماع أعضاء المنظمة في جانفي 1985 بجنيف[2].

الجدول رقم 03: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 1980-1985.

السنوات	سعر النفط (دولار/ للبرميل)
1980	36.0
1981	34.2
1982	31.7
1983	30.1
1984	28.1

[1] بلقلة براهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، تخصص نقود و مالية، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2014_2015، ص33.

[2] جاب الله مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص6.

1985	27.5

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على :موقع منظمة الدول المصدرة للبترول www.opec.org ، تاريخ الإطلاع : 2018/03/20 .

المطلب الثاني : تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986 _ 1999 .

منذ بداية الثمانينات أخذت السوق البترولية الدولية تتحول من سوق يتحكم فيها البائعون وهي الدول المنتجة والمصدرة للبترول التي تفرض حجم الصادرات والأسعار إلى سوق يتحكم فيها المشترون. وهي الدول الصناعية والمستهلكة. و لقد عرفت هذه المرحلة نهايتين صغيرتين لأسعار البترول حيث انخفض إلى 13،53 دولار سنة 1986 وإلى 12،28 دولار سنة 1998 إلا أنه عرف في سنة 1990 ارتفاع طفيف بسبب أزمة الخليج الثانية. لذلك سيتم التطرق لتطورات أسعار البترول خلال الفترة 1986 _ 1999.

الجدول رقم 04 : تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986_1999.

السنوات	سعر النفط(دولار / للبرميل)
1986	13.5
1987	17.5
1988	14.2
1989	17.3
1990	22.3
1991	18.6
1992	18.4
1993	16.3
1994	15.5
1995	16.9
1997	18.9
1998	12.3
1999	17.5

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:موقع منظمة الدول المصدرة للبترول www.opec.org ، تاريخ الإطلاع : 2018/03/20 .

أولا : أزمة 1986 .

بداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى13.53 دولار/ للبرميل ما خلق أزمة حقيقة للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركة النفط الكبرى.

وتعتبر أزمة سنة 1986 سببا رئيسيا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط. ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة النفطية العكسية سنة 1986 تتمثل في[1]:

1- الغش الممارس بين أعضاء الأوبك: في بداية الثمانينات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات الاقتصاد العالمي وحددت صفق الإنتاج ب 17 مليون برميل يومي، إلى أن بعض الدول لم تتحتم حصصها الإنتاجية المحددة ورفعت إنتاجها، فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا بزيادة قدرها 200000 برميل في اليوم كما أبرمت السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج يقدر ب 1.25 مليون برميل في اليوم.

2- المنافسة بين دول الأوبك ودول خارج الأوبك: إن ظهور دول جديدة منتجة للبترول وبطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا والنرويج إلى جانب تشجيع الاستكشافات والتنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية كل ذلك أدى إلى تراجع نسبة سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15% من إجمالي الاستهلاك العالمي.

3- انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط و تعويضه بمواد بديلة: عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 تحولت العديد من الدول الصناعية لتعوض النفط بمصادر طاقوية بديلة كالفحم، ففي كندا مثلا تراجعت نسبة استهلاك النفط من 41% سنة 1979 إلى 30% سنة 1985، في مقابل ذلك ارتفع استهلاك الفحم خلال نفس السنة من 8% إلى 13% سنة 1985.

[1] موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص ص79، 80.

وقد كان من نتائج أزمة 1986 على دول الأوبك خصوصا الدول العربية تراجع في قيمة الصادرات البترولية العربية إلى 71 مليار دولار سنة 1987 أي ما يعادل 43% من قيمتها بداية الثمانينات، كما انخفض الناتج الإجمالي الحقيقي للدول العربية مجتمعة حوالي 14% عن مستواه سنة 1980 وشهدت موازين المدفوعات العربية عجزا قدر ب 11.6 مليار دولار سنة 1986 و تفاقمت المديونية العربية لتصل إلى 118 مليار دولار سنة 1986 بعد أن استقرت في حدود 82 مليار دولار بداية الثمانينات.

ومع التزام الدول الأعضاء في أوبك بالحصص المخصصة لكل منهم عاد السعر لتستقر حول 17 دولار للبرميل خلال العام 1987 و ذلك بعد إقرار سعرر18 كسعر رسمي، إلا أنه عاد إلى الانخفاض عام 1988 نتيجة لضعف الطلب العالمي ووفرة المخزون النفطي في الدول المستهلكة، بالإضافة إلى اعتدال الطقس خلال فصل الشتاء خلال تلك الفترة. ومع بداية عام 1989 بدأت أسعار النفط في الارتفاع مما أدى إلى استقرارا الأسواق.

ثانيا: الفترة 1990 _1999.

في ظل تسارع الأحداث والمتغيرات المؤثرة على العرض والطلب، وعدم وضوح الرؤية، سادت حالة الترقب للأوضاع النفطية خلال السنوات الأولى من التسعينات، فقد شهدت هذه الفترة العديد من الأحداث والتطورات الهامة في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، والتي أدت إلى تغيير موازين القوى العالمية والعلاقات الدولية بصورة كبيرة مما أثر على النفطية العالمية وبالتالي على مقدار السعر النفطي. وقد كان من أبرز تلك التطورات انهيار المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية خلال 1991/1990 وما صاحبه بالفوضى السياسية والاقتصادية في مختلف جمهوريات الاتحاد السوفياتي المتفكك، ألقت بظلالها على السوق النفطية من خلال تذبذب الإنتاج النفطي لهذه البلدان وكذا نشوب حرب الخليج الثانية وما أدى إليه ذلك من اضطراب ساد السوق النفطية لفترة ليست بالقصيرة، وبذلك فإنه و بعد الارتفاع الطفيف في أسعار النفط خلال سنة 1990 والتي سجلت خلاله سلة خامات أوبك ما مقداره 22.3 دولار للبرميل ، استمر سعر النفط في التآكل على طول الفترة 1991_1994 إذ انخفض إلى ما مقداره 15.5 دولار للبرميل سنة 1994، وعلى الرغم من انتعاش أسعار النفط خلال سنتي 1995 و1996 ببلوغها مستوى 16.9و20.3 دولار للبرميل، عادت أسعار النفط للانخفاض بعد ذلك حيث وصلت إلى أدنى مستوى خلال فترة التسعينات سنة 1998 بما يقدر ب 12.3 دولار للبرميل متأثرة بتداعيات جنوب شرق آسيا.

كان الاتفاق الذي توصلت إليه الدول النفطية في فيينا في 2 مارس 1999 و القاضي بتخفيض الإمدادات النفطية من أبرز العوامل الرئيسية التي ساعدت على إعادة التوازن غلى السوق النفطية، إذ أخذت الدول العربية النفطية زمام المبادرة لتنسيق الجهود الرامي تخفيض الفائض من السوق النفطية، وقد تزامن ذلك مع الانتعاش الذي شهده الطلب العالمي على النفط وهو ما أدي إلى انتعاش أسعار النفط من جديد[1].والشكل الموالي يوضح تغيرات أسعار النفط خلال الفترة 1986-1999.

المطلب الثالث: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000 _ 2016.

سنتطرق في هذا العنصر إلى أهم مراحل تطور أسعار النفط خلال فترة1999_2016، من خلال توضيح الأزمات التي شهدتها سوق النفط خلال هذه الفترة.

الجدول رقم 05: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016.

السنوات	سعر النفط (دولار/للبرميل)
2000	28.50
2001	23.12
2002	24.36
2003	29.01
2004	38.66
2005	54.64
2006	65.85
2007	74.95
2008	99.97
2009	62.25
2010	80.15
2011	112.91
2012	111.04
2013	109.55

[1] بلقة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص34،35 .

2014	100.76
2015	52.79
2016	47.16

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:موقع منظمة الدول المصدرة للبترول www.opec.org ، تاريخ الإطلاع : 2018/03/20 .

أولا : الفترة 2000_2006.

مع بداية سنة 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى17.5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ودول من غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 28.5 دولار /للبرميل.

وفي سنة 2001 ونتيجة لتدهور النمو الاقتصادي حدث انخفاض في أسعار النفط الخام لعدة شهور فكان السعر خلال هذه السنة 23.1 دولار/للبرميل.

أما سنة 2003 فقد شهدت أسعار النفط العالمية ارتفاعا كبيرا، وبعد هذا الارتفاع الأكبر منذ اكتشاف النفط، نتيجة احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، وكذا حالة عدم الاستقرار التي دخلت فيها نيجيريا أما سنة 2004 فحدث ثورة في أسعار النفط، إذ ارتفع السعر من 29 دولار/ للبرميل سنة 2003 إلى 36 دولار للبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لسنة 2004.[1]

وعلى الرغم من الانخفاض النسبي لأسعار النفط في سنة 2007، حيث بلغت أسعار النفط 65.9 دولار/للبرميل في سنة 2006، مقابل متوسط لم يزد عن24.3 دولار للبرميل في سنة 2001 أي بنسبة زيادة قدرته 185 % خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و 2006.

ثانيا: الفترة 2007_2010.

شهدت سنة 2007 استمرارا في ارتفاع الأسعار، إذ تجاوز المعدل اليومي للسعر سلة الأوبك 74.95 دولار/ للبرميل، ووصل السعر سنة 2008 إلى92.7 دولار/للبرميل خلال الفصل الأول ثم إلى113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث، ليهوي السعر إلى 52.5 دولار/ للبرميل خلال الفصل الرابع، و لعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية و بدأ الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال و المؤسسات المصرفية،

[1] بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2، وهرا ، الجزائر، 2015_2016، ص48.

كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد و بمعدلات أسرع لأسعار النفط. واستقر السعر سنة 2009 في حدود 62 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2008 بنسبة انخفاض قدر بـ 35% [1].

ثالثا: الفترة 2011_2016.

استمرت أسعار النفط في الارتفاع، بحيث شهدت سنة 2011 ارتفاع في معدلات أسعار النفط ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة من قبل، حيث تخطى المستوى السنوي لسعر سلة خامات الأوبك عتبة 100 دولار/ للبرميل إلى112.9، بالمقارنة مع80.15 دولار/للبرميل سنة 2010 أي بزيادة 30.1 دولار للبرميل ما يعادل 39%.

أما سنة 2012 فسجلت أسعار النفط استقرار نسبي مقارنة مع السنوات السابقة فبلغت الأسعار سنة 2012 حوالي 111دولار/للبرميل، أما في سنة 2013 فبلغت الأسعار ما قيمته 109.6 دولار/للبرميل.

شهدت أسعار النفط انطلاقا من منتصف سنة 2014 انخفاضا حادا.

والملاحظ هو استمرار انخفاض السعر ليصل إلى مستويات قياسية ببلوغه ال 52.8 دولار/للبرميل سنة 2015 و بداية 2016 مع ظهور بوادر استقرار أسعار النفط عند هذه المستويات المنخفضة نسبيا، وإجمالا فقد سعر البرميل منذ جويلية2014 حوالي 74% من قيمته، فقد كان سعره في البداية 100.8 دولار/للبرميل ليصل في سنة 2016 إلى47.دولار/للبرميل، وهو ما أوقع الدول للمنتجة للنفط وخاصة المعتمدة على عوائده كأساس لتمويل موازنتاها في وضعية صعبة.

ويرجع هذا الانخفاض المتواصل لأسعار المحروقات إلى مجموعتين رئيسيتين من الأسباب[2]:

1- **أسباب اقتصادية:** وتتمثل أساسا في وفرة المعروض من النفط و الغاز خاصة مع رفع الولايات المتحدة الأمريكية الحضر عن تصدير النفط لأول مرة منذ 40 سنة، و مع التوسع في استخدام الطاقات البديلة خاصة الاستكشافات الحديثة المتعلقة بالنفط الغاز الصخري، و في المقابل نجد انخفاض الطلب العالمي

[1] التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك، 2011، ص112.

[2] فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط ، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد و المالية، العدد 3، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2016، ص23.

نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي حيث أسهم ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤ معدل النمو في الصين و البرازيل، كما ساهم التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة في التراجع الشديد للأسعار.

2- **أسباب سياسية:** ارجع بعض المحللين الاقتصاديون والخبراء الانهيار الحالي لأسعار المحروقات إلى التفسير السياسي البحث. وانطلق هذا التفسير من مقالة الكاتب توماس فريدمان بعنوان حرب المضخات، وبنا فيها تحليله على افتراض وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة السعودية من أجل خفض أسعار النفط والغاز، مما سيؤثر سلبا على روسيا وإيران على اعتبارهما من أكثر المتضررين من هذا الانخفاض . ففي روسيا كان انخفاض النفط العامل الأبرز في تراجع الاقتصاد الروسي بالنسبة 4،8% في 2015، بالإضافة إلى هبوط العملة الروسية إلى مستويات تاريخية مقابل دولار .إما إيران فتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق عجزا بقيمة 8.6 مليار دولار في 2014 نتيجة هبوط أسعار النفط. هذه الأوضاع الاقتصادية حسب المحللين ستجعل كلا من إيران و روسا تلتفان إلى الشأن الداخلي البلدين خوفا من أن يتصاعد الضغط الشعبي تحت وطأة التأثيرات الاقتصادية.

وعلى كل فمهما كانت الأسباب فالواقع هو انخفاض أسعار النفط و المتوقع أن تعود إلى تجاوز سقف الـ 100 دولار في أي وقت قريب وذلك لتوفر المعروض منه سواء التقليدي أو الصخري. لهذا يجب على الدول المصدرة للنفط والتي تعتمد عليه أساسا البحث عن حلول عاجلة للخروج من هذه الصدمة لتفادي حالات تآكل المخدرات المحققة وقت ارتفاع الأسعار لتفادي حالات الأزمات الداخلية مثلما يحدث في فنزويلا التي تشهد حاليا بوادر أزمة داخلية حادة نتيجة لانخفاض وارداتها خاصة من السلع الغذائية.

خاتمة الفصل الأول:

لقد تناولنا في هذا الفصل عموميات حول النفط، حي تطرقنا إلى كل الجوانب النظرية للنفط ومنظمة الأوبك والأسواق العالمية للنفط والسعر النفطي والعوامل المؤثرة فيه بالإضافة إلى التطور التاريخي لأسعار النفط، واستخلصنا أن النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية، وعوامل السوق كما يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة مما يضفي عليه أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي، السياسي، العسكري والمالي، حيث مر النفط وأسعاره بعدة تطورات ويتحدد سعر النفط ويتأثر بالعديد من العوامل.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف

تمهيد:

تتميز المعاملات الاقتصادية الدولية بخاصية أساسية تتضمن استخدام نقودا مختلفة في عملية التسوية، فالنقود تستعمل في المعاملات الاقتصادية الداخلية لنفس الاعتبار الذي تستخدم من أجله في المعاملات الدولية، وأهم عامل يثير المصاعب بالنسبة للتعاملات التجارية بين الدول هو اختلاف عملات الدفع، حيث أن لكل دولة عملتها الخاصة بها.

فالمصدر لديه حقوق لدى المستورد مقومة بالعملة الأجنبية وللمستورد واجبات بدفع أثمان البضائع المستوردة من الخارج، من هنا تأتي أهمية دراسة سعر الصرف وذلك لمعالجة وسائل تعدد العملات وبالتالي تحويلها فيما بينها في خضم المعاملات الاقتصادية و المالية و التجارية التي تجري بين الدول، وما يزيد أهمية هذه الدراسة هو أن سعر الصرف ليس مجرد سعر يحدد بطريقة معينة، بل يلعب دورا هاما في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي في شتى المجالات كالاستثمار ن الإنتاج، التصدير، الاستيراد، تدفقات رؤوس الأموال.

لهذا الغرض وجب على جميع الأطراف الاهتمام بما يعرف بالصرف، فهو يتسم بخصوصياته وتعقيداته، وله بالغ الأثر في اقتصاديات جميع الدول، وعادة ما تتعرض عملات الأقطار المختلفة لتقلبات وتغيرات مستمرة نتيجة تشابك عوامل عديدة تنجر عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية، فيصعب على المتعاملين في الكثير من الأحيان تفاديها أو تغطيتها مما يتسبب في حدوث خسائر كبيرة.

وتتطلب دراسة ظاهرة سعر الصرف التعرض إلى تحديد العديد من المفاهيم الخاصة به، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

المبحث الثالث: ماهية سوق الصرف.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.

كل دولة لها عملتها الخاصة بها التي تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العمولات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدولة مع شركات تعمل خارجها، إذ تحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية.

وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج إلى العملات الدولية بل كل شخص ينتقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملة الدولة التي يود الذهاب إليها حين إذن يجد نفسه مضطرا للقيام بتصريفه عملة وطنه بالعملة الأجنبية.

ولمعرفة أكثر للسعر الصرف سوف يتم التطرق وتقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف ووظائفه.

المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الثالث: أنظمة أسعار الصرف.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف ووظائفه.

تتعدد مفاهيم سعر الصرف ووظائفه ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

أولا: مفهوم سعر الصرف:

هناك تعاريف عديدة لسعر الصرف نذكر منها:

- سعر الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى[1].
- سعر الصرف أيضا هو السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية[2].
- كذلك يعرف سعر الصرف بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم[3].

كما يعرف أيضا سعر الصرف بأنه سعر إحدى العملات مقوما بسعر أخرى[4].

وأيا كانت المفاهيم المستخدمة في تعريف سعر الصرف فإنها تشترك في توضيح الآتي[5]:

- أن لكل عملة سعر صرف معين مقابل العملات الأخرى.
- يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات أو القوة الشرائية.
- تتعدد أسعار صرف العملة الواحدة بتعدد العملات المستخدمة في مقارنتها.
- أن سعر صرف العملة مشابه تماما لسعر أي سلعة أخرى من ناحية آليات تحديده، مع وجود عوامل أخرى إضافية تؤثر في هذا السعر.

---

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2006، ص129.

[2] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص57.

[3] موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص3.

[4] عبد الرحمن براء وآخرون، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الإبراهيمية، 2005، ص205.

[5] حيدر نعمة الفريجي، أثر تقلب صرف اليورو في المخاطرة المصرفية –دراسة تحليلية ، الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية (فرص وتحديات)، جامعة الأغواط، الجزائر، 18-20 أفريل 2005، ص8..

ثانيا: وظائف سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تربط بين الاقتصاد المحلي ومختلف الاقتصاديات الأخرى، إضافة إلى كونه يربط بين أسعار السلع في الأسواق المحلية وأسعارها في الأسواق الأجنبية، ولسعر الصرف عدة وظائف يمكن ذكر أهمها فيما يأتي[1]:

1. **وظيفة قياسية:** لا تقتصر وظيفة سعر الصرف على عملية تحويل العملات إلى بعضها البعض بل يستخدم أيضا لغرض قياس الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار نفس السلعة في السوق الأجنبية، وبالتالي فهو يقيس القوة الشرائية للعملة المحلية مقارنة بالقوة الشرائية للعملة الأجنبية أي أنه وسيط بين أسعار السلع والخدمات المحلية وأسعار السلع والخدمات الأجنبية، ويمكننا مقارنة أسعار نفس السلعة في أسواق مختلفة واتخاذ قرار شراء السلعة من أرخص الأسواق.
2. **وظيفة تطويرية:** أي تستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة باتجاه سوق شريك تجاري معين، من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات أين توجد نسبية السلع للبلد (أ) في سوق البلد (ب)، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء عن فروع صناعية معينة، والاستعاضة عنها بالاستيراد حيث تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيراد سلع معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدولة.
3. **وظيفة توزيعية:** يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك بفضل ارتباطه بالتجارة الخارجية حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل الوطني العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم فمثلا عند ارتفاع قيمة الدولار مقابل الدينار الجزائري وبافتراض أن الجزائر تستورد الحبوب من الولايات المتحدة الأمريكية فستضطر الجزائر إلى دفع زيادة في الدولارات على استيرادها تعادل نسبة الارتفاع في قيمة الدولار، مقابل الدينار الجزائري مما يؤثر على احتياطات الجزائر من الدولار.

يمكن استنتاج أن الوظائف الثلاثة لسعر الصرف متكاملة فيما بينها، حيث يقوم سعر الصرف بقياس ومقارنة القوة الشرائية للعملة المحلية بالقوة الشرائية للعملة الأجنبية، و هذا ما يساعد على معرفة القطاع الذي

[1] صالحي فوزية، انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، حركة رؤوس الأموال الدولية) –دراسة حالة الجزائر 2000-2015، مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص ص 4،5.

يتمتع بوفرة في عوامل الإنتاج والذي يحتاج إلى تطوير وبذلك تتخصص الدولة في القطاع الأقل تكلفة وأكثر ربحية (تطوير السلعة الأرخص في السوق المحلية مقارنة بنفس السلعة في الأسواق الأجنبية)، كما ينعكس ذلك على تقسيم العمل الدولي وهذا ما يساعد على التوزيع الأمثل للدخل العالمي على حسب الناتج الوطني الخام لكل دولة وبالتالي نصل إلى تخصيص أفضل للموارد الدولية.

المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.

في الواقع العملي لا يمكن أن تحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلنة عنها في فترة معينة، وإنما تدخل اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغا عديدة، لكل منها مدلولها وبالتالي استعمالها الخاص، والعوامل التي تؤثر على أسعار صرف العملات كثيرة جدا.

أولا: أشكال سعر الصرف.

1. **سعر الصرف الاسمي**: يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويؤدي التعادل بين عنصري العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي إلى وضع أسعار صرف اسمية يتم على أساسها تبادل العملات[1].
2. **سعر الصرف الحقيقي**: هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهو محسوب كمؤشر وبالتالي يقيس القدرة على التنافسية للمنتجات الوطنية، ويمكن قياسه كالتالي:

$$Er = En \times p / p^*$$

حيث:

Er: سعر الصرف الحقيقي

En: سعر الصرف الاسمي

P: سعر السلعة بالعملة المحلية

*P: سعر السلعة بالعملة الأجنبية

[1] Richard Barth, technical aspects of effective exchange rate analysis, IMF institute, washington, 2005 ,p03 .

بناءا على هذا فسعر الصرف الحقيقي يفسر القدرة الشرائية للعملة في البلد الأصلي مقارنة معها في البلد الأجنبي[1].

3. **سعر الصرف الفعلي**: يعبر هذا السعر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثابتة وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لعملات أخرى.
4. **ويمكن تعريفه أيضا على أنه**: "عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، متضمن في ذلك التعريفات الجمركية، والإعانات المالية[2]".
5. **سعر الصرف الفعلي الحقيقي**: سعر الصرف الفعلي الحقيقي (re) هو سعر الصرف الفعلي الاسمي (ne) معدلا بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية والمحلية[3].
6. **سعر الصرف التوازني**: حيث تقترن تسمية سعر الصرف هذا مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يعبر عن توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي[4].

ثانيا: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في سعر الصرف نذكر أهمها فيما يلي:

1. **التغير في الميزان التجاري**: وجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف عملة البلد، فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة لتزايد طلب الجانب عليها وبالتالي تصبح أسعار سلع البلد مرتفعة بالنسبة للجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، وفي هذه الحالة ومن أجل العودة إلى حالة التوازن لبد من العمل على تشجيع الاستيراد من الخارج، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما جب

---

[1] زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية_حالة الجزائر 1990_2014، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد قياسي_مالي وبنكي، جامعة أبو بكر بلقايد _ تلمسان، الجزائر، 2015_2016، ص9.

[2] محمودحميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص76.

[3] لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010، ص120.

[4] بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012_2013، ص19.

أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلل في الميزان التجاري، وغالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان وما يمكن استنتاجه هو أن سعر الصرف يرتبط بعلقة طردية بالميزان التجاري، فكلما كان التصدير أكبر من الاستيراد كلما أدى ذلك إلى تحسين الميزان التجاري لصالح الدولة المصدرة و زيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية[1].

2. مدى الاستقرار السياسي: يتأثر سعر الصرف بالاضطرابات السياسية، فمن منطلق المقولة التي تقول أن رأس المال جبان فإن أي اضطراب سيؤثر على تدفقات رأس المال من/و إلى الدولة، وتحجم رؤوس الأموال عن التوجه إلى المناطق التي يشوبها الاضطراب وعدم الاستقرار[2].
3. **معدلات التضخم**: يؤثر التضخم في سعر صرف العملات المختلفة، حيث يؤدي ارتفاع مستوى التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، بينما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة، أي أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية[3].
4. **نشاط البنوك المركزية**: وذلك عندما تتدخل في السوق بيعا أو شراءا لدعم قيمة العملة أو لخفضها[4].
5. **التدخلات الحكومية**: تمثل الرقابة التي فرضتها الحكومات على النشاط الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الصرف، حيث يمكن للدولة أن تؤثر في سعر الصرف من خلال فرض القيود على الصرف الأجنبي بالإضافة إلى فرض قيود على التجارة الخارجية ، إلى جانب التدخل من خلال بيع وشراء العملات في سوق الصرف الأجنبي ، حيث تعمل بعض الحكومات على التدخل في تعديل سعر صرفها، وذلك بعد محاولة البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائما لسياسته المالية والاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها، ففي حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض في أو الرفع في سعر العملة، هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي، وبالتالي تعمل على استقرار

---

[1] دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014_2015، ص41.

[2] مدحت صادق، النقود الدولية وعملية الصرف الأجنبي، دار غريب، مصر، 1997، ص126.

[3] عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر، الأردن، 2011، ص69.

[4] لحلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص126.

العملة المحلية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة بقية دول العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها[1].

6. **التغير في معدلات الفائدة:** تؤثر التغيرات في معدلات الفائدة على الاستثمار في الوراق المالية الأجنبية التي تؤثر بدورها في العرض و الطلب على العملات الأجنبية وبالتالي تأثيرها على أسعار الصرف، حيث ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في البلدين، فالزيادة في معدلات الفائدة المحلية بالمقارنة بمعدلات الفائدة الأجنبية تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي بعد مرور فترة زمنية معينة والعكس صحيح الارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين في الجل القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف.

المطلب الثالث: أنظمة أسعار الصرف.

إن أنظمة أسعار الصرف تعد أحد العناصر المهمة في سياسة الصرف الأجنبي وهي الأنظمة التي تعتمدها الدول في تحديدها لمعدلات صرف عملتها، إذ يعرف نظام الصرف بأنه مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف ولسعر الصرف أنظمة عديدة نحاول ذكر أهمها:

أولا: قبل انهيار بريتن وودز.

1. **أسعار الصرف في ظل القاعدة الذهبية:** نظرا لأهمية سعر الصرف في ربط مستوى الأسعار المحلية بمستوى الأسعار الأجنبية، فإنه على خلاف سائر الأسعار قد تعرض للتثبيت خلال فترة طويلة من الزمن وذلك في ظل نظام المدفوعات القائم على قاعدة الذهب الدولية، فمنذ منتصف القرن التاسع عشر اتجهت الحكومات إلى تحديد قيمة ثابتة لوحدة من العملة الوطنية بالنسبة لوزن معين من الذهب، مع ضمان قابلية التحويل بينهما بلا قيود، بالإضافة إلى حرية استيراد و تصدير الذهب من وإلى الدول التي اتبعت هذا النظام وبذلك حافظت تلك الدول على أسعار صرف ثابتة لعملاتها . وقد ظل نظام الصرف بالذهب يعمل بكفاءة وبصورة تلقائية في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ولكن على حساب

[1] دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص45.

الأوضاع الاقتصادية الداخلية لكل دولة حيث أن نظام أسعار الصرف الثابتة يعتمد على تغير هيكل الأسعار الداخلية لاستعادة التوازن، فوفقا لما عرف بقواعد اللعبة فإن خروج الذهب من الدول التي تعاني العجز يؤدي إلى تخفيض العرض النقدي المحلي الذي يمارس تأثيرا انكماشيا على التجارة الخارجية فتنخفض كل من الأسعار والدخول وتستمر تلك الآثار الانكماشية حتى تنخفض المدفوعات إلى الخارج وتتزايد المتحصلات بالقدر الذي يعيد التوازن لميزان المدفوعات، وأيضا دخول الذهب إلى الدولة التي تحقق الفائض الذي يؤدي إلى زيادة العرض النقدي المحلي بما يمارسه من أثار توسعية فترتفع كل الدخول والأسعار المحلية و تستمرا تلك الآثار حتى تتزايد المدفوعات إلى الخارج وانخفاض المتحصلات بالقدر الذي يعيد التوازن الخارجي. وقد فشلت قاعدة الذهب الدولية في أعقاب أزمة الكساد التي أصابت العالم في ثلاثينيات القرن الماضي نظرا لتحول الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية في ذلك الحين إلى استعادة التوازن الداخلي إضافة إلى تحقيق التوظيف الكامل بغض النظر عن استقرار أسعار الصرف[1].

2. **أسعار الصرف في نظام الذهب المدار:** بعد نشوب الحرب العالمية الأولى التي سادت حالة من الفوضى و الاضطراب في النظام النقدي الدولي وأخذت الحكومات تتدخل في نظام قاعدة الذهب بما يتلاءم مع مصالحها الوطنية و هذا ما يطلق عيه اسم نظام الذهب المدار أو المقنن أين تم استبدال أسعار الصرف الثابتة بنظام الصرف المرن وبسبب السياسات التضخمية التي اتبعتها بعض الدول في محاولتها لإعادة بناء اقتصادياتها وانتهاج سياسة التسابق والتنافس على تخفيض قيمة العملات المحلية(التخفيض التنافسي للعملة) أدى إلى حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 والتي قادت إلى التخلي عن الالتزام بقاعدة الذهب[2].

3. **استقرار أسعار الصرف:** قام هذا النظام على قاعدة صرف الدولار بالذهب، حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار الورقي إلى ذهب، ونتيجة لذلك تحول الدولار ليكون عملة الاحتياط الدولية وبالتالي ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات ،لكن بمرور الوقت استعادت الدول الأوروبية عافيتها المفقودة في الحرب و أصبحت تتمتع بفوائض مستمرة في موازين مدفوعاتها، هذا ما أدى إلى زيادة الطلب على ذهب الولايات المتحدة الأمريكية وتشكيل ضغط على احتياطاتها الذهبية، ونظرا لرغبة

[1] زراقة محمد، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل و التمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص199_201.

الولايات المتحدة في عدم فقدان هذه الاحتياطات أعلن الرئيس نيكسون عن وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وتمثل هذه الخطوة البداية الحقيقية لنظام التعويم[1].

ثانيا: أنظمة الصرف بعد انهيار بريتن وودز.

1. **أنظمة سعر الصرف الثابتة:** وفي ظل هذه الأنظمة يتم تصنيف سعر صرف العملة إلى:

أ. الربط بعملة واحدة: يعتبر هذا النظام من أفضل الأنظمة من قبل واضعي السياسة الاقتصادية، وهو يتمثل في الربط أو التثبيت في تحديد قيمة ثابتة للعملة المحلية مقابل إحدى العملات الارتكازية و التي تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، غالبا ما تكون الدولار الأمريكي وقد اعتمد هذا الأسلوب من طرف 46 دولة، ويعود سبب هذا الاتجاه إلى هذا النوع من الأنظمة إلى أهم المميزات التالية:[2]

- تحقيق استقرار سعر الصرف بين الدولة النامية وأكبر شركائها في التجارة الدولية، مما يعمل على تخفيض درجة عدم التأكد التي تنشأ عن تقلب أسعار الصرف، هذا ما يسهل تدفق رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار في الدول النامية فضلا عن تشجيع التجارة بين البلدين.
- ربط هذا الأسلوب السياسة الاقتصادية المحلية بالسياسة الاقتصادية لدولة العملة الارتكازية، حيث إذا كانت هذه الأخيرة تستهدف تحقيق استقرار الأسعار، فإن ذلك يخلق الثقة في عملة الدولة النامية .
- يقدم أسلوب الربط إلى عملة ارتكازية واحدة معيارا واضحا للتدخل في سوق الصرف الأجنبي، وهذا التدخل يستهدف الحفاظ على العملة المحلية من قبل السلطة النقدية لمواجهة العملة الارتكازية.

ب. الربط بسلة من العملات: عادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة كما هو شأن الدينار الإماراتي، أو الربط بالأورو باعتباره امتداد لسلة العملات المكونة للإيكو سابقا، ويعتبر هذا النوع من أنواع أنظمة الربط آلية حديثة نسبيا ظهرت عقاب التعويم العام بعد سنة 1973، ويفسر الاستخدام الواسع للربط بسلة من العملات في سنوات الثمانينات إلى ازدياد تنوع التجارة الخارجية.

2. **أنظمة سعر الصرف المرن:** حيث يترك لسعر الصرف حرية التغير بشكل مستمر عبر الزمن وما يتفق مع قوى السوق، ويقتصر تدخل السلطات في التأثير على سرعة التغير في سعر الصرف، وليس الحد من ذلك التغير[3]. ويندرج ضمن هذا النوع من الأنظمة نوعين:

---

[1] لحلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص135.

[2] العايد محمد السيد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص180.

[3] نشأت مجيد حسن الونداوي، قياس تأثير المستوى العام لأسعار و عرض النقد على سعر الصرف، العدد 82، 2010، ص114.

أ. التعويم الحر: وهو وضع يسمح لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق، ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تقويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة ومثل هذا الوضع يدفع دائما أن تكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيدا. والآن وبعد بضعة سنوات من التجربة العملية لنظام تعويم العملات فإنه يلاحظ أنه لم يحدث إبطاء لحركة التبادل الاقتصادي الدولي ولا تشجع نشاط المضاربين على العملات على النحو الذي يخشاه خصوم نظام حرية سعر الصرف لكنه يلاحظ من الناحية المقابلة أنه يتحقق أيضا ما كان يؤكده أنصار هذا النظام من قدرته على تحقيق التوازن التلقائي في ميزان المدفوعات لمختلف الدول وضمان استقلال الدولة في رسم سياستها الاقتصادية و النقدية ووضع حد للمضاربة ويبدو كما يرى هابر لر انه لا مفر في الأجل الطويل من السماح بقدر كبير من مرونة سعر الصرف طالما من العسير تحقيق قدر كاف من التناسق ما بين السياسات الاقتصادية والنقدية المختلفة للدول[1].

ب. التعويم المدار: ضمن هذا المنظور يقوم البنك المركزي بتحديد سعر صرف العملة، لكن يخضع لتغيرات بدلالة مجموعة من المؤشرات منها: احتياطات الصرف، التضخم، وتطور سوق الصرف الموازي. والتعويم المدار أصبح من أكثر الأنظمة شيوعا خصوصا في سنوات التسعينات كما ارتبط ببرامج من الإصلاح الاقتصادي، الذي استهدف على وجه التحديد مكافحة التضخم[2].

3. أنظمة الرقابة على الصرف: في هذا النظام تتحقق المساواة بين الصادرات و الواردات أي بين عرض و طلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد الواردات والرقابة على حركة رؤوس الأموال، فالتوازن في سوق الصرف لا يتحقق في ظل هذا النظام عن طريق حركات الذهب كما في نظام سعر الصرف الثابت و لا عن طريق حركات تقلبات أسعار الصرف كما في نظام سعر الصرف المرن و لكن عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف العرض والطلب و تقترب هذه النظرية في تنظيم سوق الصرف إلى التسيير الجبري، وجوهر نظام الرقابة على الصرف هو توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وجوه الطلب الممكنة وكذلك فإن هذا النظام يعتمد على التمييز الاقتصادي وسواء كان هذا التمييز بين الدول أو كان بين السلع[3].

---

[1] عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص140.

[2] بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970_2010، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد_تلمسان، الجزائر، 2012_2013، ص35.

[3] أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2009، ص392.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

باعتبار سعر الصرف كأي سلعة من السلع في سوق الصرف تبعا للتغيرات الحاصلة في العرض والطلب على العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية وهذا ما تم تقديمه في مفهوم سعر الصرف، وهناك عدة نظريات لسعر الصرف تبحث وتفسر تطور أسعار الصرف انطلاقا من معطيات اقتصادية تخص متغيرات الاقتصاد الكلي، وهذا ما سيتم التطرق له في هذا المبحث الذي تم تقسيمه كالتالي:

المطلب الأول: نظرية تعادل القوى الشرائية.

المطلب الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة.

المطلب الثالث: نظرية الأرصدة ونظرية الإنتاجية.

المطلب الأول: نظرية تعادل القوى الشرائية.

من أهم نظريات سعر الصرف وتعود هذه النظرية للاقتصادي السويدي جوستاف كاسل وتنص هذه النظرية على أن تغير سعر الصرف الثنائي لعملتين يرتبط بتغير الأسعار في كلا البلدين، إذ يطرأ خفض في العملة إذ كان مستوى السعر المحلي أكثر ارتفاعا منه في البلد الأجنبي، ويتسبب الخفض الأكبر لسعر العملة المحلية بظروف أكثر ملائمة لشراء السلع من الخارج، وهكذا يتم تعديل هذا الاختلاف وبالتالي تعديل سعر الصرف الحقيقي بهذا الخفض في قيمة العملة[1].

وفي هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية خارجه، وبالتالي سعر الصرف الخارجي تحدده الأسعار الداخلية، وقد بين كاسل أن تدهور أسعار الصرف ناتج عنه تدهور الشرائية المصاحبة للتضخم، ولنظرية تعادل القوة الشرائية صورتان:

1. **الصورة المطلقة للنظرية:** تفيد هذه الصيغة أن سعر الصرف التعادلي لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، بمعنى أن القوة الشرائية لعملة ما، هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر ويعبر عنها بالعلاقة البسيطة التالية:

سعر الصرف = مستوى الأسعار المحلية / مستوى الأسعار الأجنبية.

النظرية المطلقة لتعادل القوة الشرائية تفترض أن سعر الصرف بين عملتين يساوي نسبة مستويات الأسعار في كلا البلدين[2].

2. **الصورة النسبية للنظرية:** اهتمت هذه الصيغة بتحديد سعر الصرف التوازني منخلا إدراج مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الاسمي على إلغاء فوارق التضخم في البلدان ، أو بمعنى آخر يتحقق التوازن في سعر الصرف عندما يساوي معدل التغير في سعر الصرف مع التغير في النسبة بين الأسعار.

فالدولة التي تعاني من معدل تضخم عال سوف تفقد قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية وهو ما يؤدي إلى عجز في ميزان مدفوعاتها وبالتالي انخفاض في قيمة عملتها الخارجية ،و يكون العكس بالنسبة للدولة التي يكون معدل التضخم بها منخفضا، وفي هذه الحالة يكون سعر الصرف التوازني الجديد مساويا

[1] هاني صالح، الاقتصاد اليوم كيف يعمل، امتياز التوزيع شركة العبيكان، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 2008، ص492.

[2] بولعروق خالد، تأثير سعر الصرف على عمليات التجارة الخارجية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2006_2016، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2016_2017، ص13.

للسعر القديم مضروبا في معامل التضخم في كل من البلدين، ويعتبر هذا السعر بمثابة التعادل الجديد ما بين العملتين، أي النقطة التي يتأرجح حولها دائما سعر الصرف، وذلك بالرغم من بعض التقلبات المؤقتة وهو ما يسميه جوستاف كاسل بتعادل القوة الشرائية[1].

بالرغم من القبول الذي حظيت به هذه النظرية إلا أنها تعرضت إلى عدة انتقادات ومن أهمها:

أ. صعوبة تركيب أرقام قياسية تعبر عن تغير القوة الشرائية تعبيرا دقيقا، فمعظم هذه الأرقام تحتوي على كثير من السلع التي لا تدخل في نطاق التجارة الدولية وبالتالي لا يكون لأسعارها تأثير مباشر على سعر الصرف.

ب. من المستحيل معرفة الوقت الذي كان فيه سعر الصرف متوازنا، وهذا يعني استحالة النظر إلى فترة معينة على أنها فترة أساس من الممكن أن نحسب التغيرات التي تحدث في سعر الصرف في الفترات اللاحقة على أساسها.

ج. لا تخضع تقلبات سعر الصرف لتقلبات الميزان التجاري فقط كما تفترض النظرية، إذ أن النقود الأجنبية تطلب وتعرض أيضا بسبب الاستثمارات الدولية طويلة الأجل أو بسبب حركة رؤوس الأموال الدولية قصيرة الأجل وكل هذا من شأنه التأثير في سعر الصرف[2].

د. إن هذه النظرية تركز على العوامل النقدية في تحديد سعر الصرف، في حين أن هناك عوامل حقيقية وبيئوية تقف وراء حركة أسعار الصرف، مثل حركة رؤوس الأموال ووضع الميزان التجاري ونسب التبادل التجاري...إلخ [3].

---

[1] بلقاسم ليندة، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية، دراسة قياسية حالة الجزائر 1998_2010، مذكرة ماستر في الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، 2012_2013، ص22.

[2] محمد يونس محمد، عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص288.

[3] هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي، إثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، العراق، 2010، ص279.

المطلب الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة.

قام بصياغة هذه النظرية الاقتصادي كين عام 1923 من خلال قوله: " سعر الصرف الآجل يتبع التغيرات في أسعار الفائدة ".

وقد وضع في تصرفه الهدف التي تلعبه حركات رؤوس الأموال في تحديد سعر الصرف، فهي تربط تغيرات سعر الصرف بتغيرات معدلات الفائدة الموجودة في مختلف العملات[1].

تقوم فرضيات النظرية كما يلي:

- نظرية تعادل أسعار الفائدة تفرض أن عمليات المضاربة يجب أن تؤدي إلى تساوي أسعار مختلف العملات واختلاف معدل الفائدة بين عملتين يجب أن يعوض في الصرف هذا ما يؤدي إلى تكوين ربحية أو وضعية بين سعر الصرف الآجل والعاجل.
- إن ارتفاع سعر الفائدة في دولة ما مقارنة بالدول الأخرى يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمارها في هذه الدولة بهدف الحصول على أرباح وهذا ينتج عن زيادة في الطلب على عملة هذه الدولة والتالي ارتفاع قيمتها الخارجية[2].

ويمكن التمييز بين صيغتين لنظرية تعادل أسعار الفائدة هما:

- تعادل أسعار الفائدة المغطاة PTI
- تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة PTI NOM COUVERT.

1. **تعادل أسعار الفائدة المغطاة:** إن تعادل أسعار الفائدة المغطاة تنشأ علاقة بين سعر الصرف الآجل و سعر الصرف العاجل بواسطة أبعاد سعر الفائدة في حالة التحويلات الآجلة العقد ينشأ شرط أن يكون التنفيذ في تاريخ لاحق، سعر معين f مثلا يحدد مسبقا ويوفى عند استحقاق العقد ويظهر الاختلاف بين سعر الصرف العاجل والآجل بشكل فعلي كما يلي:

$$\frac{F_e}{e}$$

[1]RaphalleBellendo ;Armand Coline, Finance International ,paris, 1993, p95 .

[2]الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص104، 105.

F: السعر الآجل

e: السعر العاجل

فإذا كان موجبا فهو ربح وإذا كان سالبا فهو وضيعة[1].

إن نظرية أسعار الفائدة المغطاة مراقبة إلى أن يتحقق التوازن بمعنى إذا حصل أن:

$$1 + i^a = \frac{(1+i\,b)F\,b/a}{S\,b/a}$$

أين:

i^a: معدل الفائدة خلال مدة معينة لعملة A

I^b: معدل الفائدة خلال مدة معينة B

Fb/aسعر الصرف الآجل المعرف بعدد الوحدات اللازمة من عملة A للحصول على وحدة واحدة من العملة B

Sb/a السعر العاجل.

2. **تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة:** هذه النظرية تقدم تنبؤات لقيم مستقبلية للصرف وتضع بوضوح وحتمية الأساس للمضاربة في أسواق الصرف.

إن مصطلح غير مغطاة يستعمل لتبيين أن المتعاملين في سوق الصرف لا يقومون بالتغطية ضد الأخطار التي تتولد بتغيرات فجائية لسعر الصرف و إنه لمن المهم معرفة أن هذه العلاقة تحدث فقط إذا كانوا محايدين للأخطار[2].

في هذه الحالة يجب الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف الموجود في معدلات الفائدة فعليا حركة المضاربة في سوق الصرف والتنبؤ بتغيرات الأسعار لا تعوض بفروق أسعار الفائدة ونمي كذلك بين عمليات المضاربة التي تمارس في السوق العاجل أو السوق الآجل.

وفي كلا الحالتين نفترض أن المضاربون تتأثرون باختلاف أسعار الفائدة الذي يفسر غياب علاوة الخطر.

---

[1] BERNARD GUILLCHON, ANNIE KAWECHKI, économie international (commerce et macroéconomie), 4 éme édition, paris, 2003, p290 .

[2]BERNARD GUILLCHON, ANNIE KAWECHKI, économie international, ibid. P 288.

لكن هذه النظرية واجهت العديد من الانتقادات التي تقلل من أهميتها نذكر منها[1]:

- المحكمين لا يقدمون كثيرا على معدلات الفائدة دون سواها في عملياتهم.
- إمكانية وجود حواجز على حركة رؤوس الأموال في حالة الرقابة على الصرف.
- أسعار الفائدة تشكل عملا واحد مهما، ولكن هناك عوامل أخرى مؤثرة كالسيولة مثلا.
- وفي الأخير المضاربة يمكن أن تحدث آثار تذبذبية.

المطلب الثالث: نظرية الأرصدة ونظرية الإنتاجية.

سنتطرق في هذا المطلب لكل من نظرية الأرصدة ونظرية الإنتاجية.

أولا: نظرية الأرصدة.

وهذه النظرية ترى أن سعر صرف العملة يتحدد على أساس رصيد الدولة في ميزان مدفوعاتها، فإذا كان رصيدها موجبا فمعناه زيادة الطلب على العملة المحلية، وارتفاع قيمتها الخارجية، أي ارتفاع سعر صرفها، وإذا كان سبيا فهذا يدل على زيادة عرض العملة المحلية وانخفاض قيمتها الخارجية، أي انخفاض سعر صرفها.

ثانيا: نظرية الإنتاجية: وتتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي، وزيادة الإنتاجية، بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، ومن ثم مستوى معيشته، بما يتضمن هذا من ارتفاع في مستويات الدخول والأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات، وزيادة الواردات، وهذا معناه زيادة الطلب علة العملة الأجنبية، على العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وانخفاض سعر صرفها، وارتفاع قيمة العملة الأجنبية وارتفاع سعر صرفها.

ويحصل العكس في حالة انخفاض الأسعار المرتبط بانخفاض الدخول، ومستويات المعيشة، والمتأتي من انخفاض الإنتاجية[2].

[1] جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012_2013، ص32.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص89.

المبحث الثالث: ماهية سوق الصرف.

يعتبر سوق الصرف الأجنبي كباقي الأسواق حيث تعرض فيه العملات متمثلة في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) وتتوافر له وسائل اتصال فورية بين المراكز المالية العالمية، حيث يضم هذا السوق مختلف أسواق العملة.

ويعد سوق الصرف المكان الذي يتم فيه تبادل العملات الأجنبية المختلفة من خلال وكلاء الصرف المنتشرين عبر مختلف أنحاء العالم، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق للمطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف.

المطلب الثاني: أنواع سوق الصرف ووظائفه.

المطلب الثالث: المتعاملون في سوق الصرف.

المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف.

سوق الصرف هو:" الوعاء الذي تتم فيه كل الصفقات العالمية سواء تعلقت بالتجارة الدولية أو بتدفق رؤوس الأموال، وما تجدر إليه الإشارة أن سوق الصرف غير محدد المكان فهو يتوزع على كل المراكز المالية، عبر الشبكات المعلوماتية والكوابل الهاتفية للبنوك والمؤسسات المالية[1]".

ويعرف على أنه: " الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي[2]".

كما أنه يعتبر " المكان الذي يتم فيه تبادل العملات فيما بينها وهو بذلك يساهم في تحديد أسعار العملات أي تحديد سعر الصرف[3]".

وسوق الصرف هو: " نوع خاص من أسواق المال غير منظم يهدف فيه المتاجرون إلى تحقيق الربح عن طريق بيع وشراء العملات، كما أنه سوق لا مركزي ليس له مكان معين تتم فيه عمليات الشراء والبيع بل ترتبط هذه العمليات بين المستثمرين من خلال أجهة الاتصال الحديثة كالكمبيوتر أو الهاتف أو الفاكس أو غيرها ... ما يعني أنك تستطيع التداول بغض النظر عن موقعك الجغرافي ".

المطلب الثاني: أنواع سوق الصرف ووظائفه.

لأسواق الصرف أنواع تتميز بخصائص أساسية وبطرح خيارات أمام المقدم على شراء العملات الأجنبية، كما أن لها العديد من الوظائف.

أولا: أنواع سوق الصرف.

ينقسم سوق الصرف إلى نوعين:

1. **سوق الصرف العاجل:** أين يتم تسليم الصرف الأجنبي للمشتري والمباع في الحال، وسعر الصرف الأجنبي لتلك المعاملات العاجلة، وعادة ما يتم شراء العملات الأجنبية في السوق الحاضرة لتمويل عمليات الاستيراد شراء أحد الأصول الأجنبية مثل السندات، العقارات...إلخ[4]

---

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص109.

[2] Dominik Salvador, économique, serieschaum, paris, 1982, p119.

[3] علاء الدين عماري، حكيم بوناصري، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2015_2016، ص27.

[4] لحلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص60.

2. **سوق الصرف الآجل:** وهي الأسواق التي يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الآجلة وهي التي يتم فيها من الآن الاتفاق على بيع أو شراء عملة أجنبية طبقا للسعر الآجل على أن يؤجل إتمام التسليم والتسلم إلى حين حلول الفترة المتفق عليها[1].

ثانيا: وظائف سوق الصرف.

إن وظيفة سوق الصرف الأجنبي لا تقتصر على مجرد تحديد أسعار الصرف، وإنما تشمل وظائف أخرى تتمثل في[2]:

1. **تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول:** فالوظيفة الأساسية لأسواق الصرف هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية من عملة إلى أخرى من دولة إلى أخرى، ويتم عادة هذا التحويل عن طريق التحويل التلغرافي، الذي هو عبارة عن شيك يرسل بالبرق بدلا من البريد، فعن طريقه يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المراسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدر معين من العملة المحلية السائدة هناك إلى شخص أو منشأة أو حساب.
2. **تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية:** ويتم ذلك عن طريق قيام أحد البنوك بمنح ائتمان، فعندما يقوم البنك بفتح اعتمادات بالعملات الأجنبية أكثر من حجم الودائع لديه من هذه العملات، فإنه يكون قد منح ائتمانا لتمويل التجارة الخارجية.
3. **تغطية مخاطر الصرف الأجنبي:** حيث تقوم سوق الصرف الأجنبي بمساعدة المستثمرين الماليين على تجنب مخاطر الصرف الأجنبي، والقيام بعمليات التغطية.

المطلب الثالث: المتعاملون في سوق الصرف.

وهم الأعوان الناشطون في السوق من أجل بيع وشراء العملات الأجنبية وهم:[3]

1. **البنوك التجارية:** مهمة البنوك التجارية في سوق الصرف تنفيذ أوامر عملائها أو لحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يقومون بجمع أوامر الزبائن ويقومون بالمقاصات وعلمهم بمعطيات العرض

---

[1] وجيه شندي، المدفوعات الدولية و أزمة النقد العالمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص ص8،9.

[2] السيد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، جامعة الإسكندرية، 2009، ص249.

[3] علاء الدين عماري، حكيم بوناصري، مرجع سبق ذكره، ص 32.

والطلب على العملات الصعبة عن طريق وسائلهم الخاصة التي تضمن لهم آخر الأسعار المعمول بها في مختلف الأسواق المالية وتتمثل مهمة أعوان الصرف في معالجة الأوامر للحصول على أفضل سعر لتحقيق مكاسب لصالحهم.

2. **البنوك المركزية:** تظهر مهمة البنك المركزي في سوق الصرف عندما يقوم ببيع وشراء العملات الأجنبية فهو يقوم بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية، إضافة إلى تنفيذه لأوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة في التعاملات في العملة، ويكون هذا التدخل من قبله عادة حماية لمركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى.
3. **سماسرة الصرف:** يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشيطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الأجنبية لصالح عدة بنوك أو متعاملون آخرين كما يقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء دون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية بهذه العملة.
4. **المؤسسات التجارية والصناعية:** تطلب هذه المؤسسات العملات الصعبة من أجل إتمام عمليات الاستيراد التي تمثل نشاطها الأساسي وغالبا ما تلجأ هذه المؤسسات للبنوك التجارية أو بيوت السمسرة للقيام بهذه العملية نظرا لتوفر عنصر الخبرة لهؤلاء الأعوان العاملين بصورة دائمة في سوق الصرف.
5. **شركات الاستثمار:** تعتبر شركات الاستثمار ذات أهمية في سوق الصرف بالرغم من توظيفها لنسب صغيرة من مواردها المالية في أصول أجنبية إلا أن هذه الموارد لها حجم كبير ففي سنة 1991 قامت 200 شركة استثمار توظيف 600 مليار دولار في أصول أجنبية.

خلاصة:

يحظى سعر الصرف بأهمية بالغة كونه نقطة مركزية في الاقتصاد المالي الدولي، ويكمن دوره في التسوية التي يجريها على ميزان المدفوعات الخاص بالدولة وتعدله، وخاصة في الدول المتقدمة، وكما أن الأساس الذي يتم الاستناد إليه في مبادلة العملة الأجنبية بالعملة الوطنية، بالإضافة إلى قيمة العملة النقدية في دولة ما بالنسبة لدولة أخرى أجنبية.

وبما أن التجارة الدولية تتطلب حركة تدفقات للسلع والخدمات في شكل صادرات وواردات، فإنه يقابلها حركة تدفقات نقدية لتسوية ثمن هذه السلع والخدمات مما يولد الحاجة لمعرفة سعر صرف العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية.

الفصل الثالث: أثر تغير سعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1973-2016)

تمهيد:

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة النفطية، اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية وذلك باستخدام الفوائض المالية لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، إلا أن ما تعرضت له السوق النفطية العالمية من تقلبات متتالية وهذا بسبب تأثرها سلبا وإيجابا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار النفط هبوطا وصعودا، حيث ترتب على هذه الأخيرة نتائج عكسية على سعر صرف الدينار في الجزائر التي تعتبر من الدول التي يتأثر اقتصادها بتطورات أسعار النفط. حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: النفط ونظام الصرف في الجزائر.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأثر تغير سعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1973-2016).

المبحث الأول: النفط ونظام الصرف في الجزائر.

يشكل قطاع المحروقات النسبة البالغة في التجارة الخارجية بالجزائر، إذ يعتبر النواة الأساسية في توفير العملة الصعبة التي تستخدم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، حيث أن التجارة الخارجية الجزائرية تتميز بأن قيمة الصادرات تسعر بالدولار الأمريكي، أما الواردات فإن أغلبها تسعر من منطقة اليورو، وهذا ما يجعل الجزائر تواجه مشكلة الفوارق والتقلبات في سعر الصرف، ومما سبق يتضح أن هناك علاقة وطيدة بين تقلبات أسعر النفط وسعر الصرف تجعلنا نبحث في مضمونها عن مختلف تفاعلات وتأثيرات هذه العلاقة. وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: نشأة النفط وأهميته في الجزائر.

المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية في الجزائر.

المطلب الثالث: نظام الصرف في الجزائر.

المطلب الأول: نشأة النفط وأهميته في الجزائر.

يشكل قطاع المحروقات ركنا هاما في الاقتصاد الجزائري، بحي تنتج أكثر من3/1 من الثروة الوطنية ويزود الجزائر بـ 3/2 من موارده ميزانية الدولة، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى نشأة النفط في الجزائر وأهميته.

أولا: نشأة النفط.

لقد كان قطاع المحروقات بالجزائر محتكرا من طرف شركات أجنبية قبل وبعد الاستقلال مما أدى بالجزائر إلى التفكير إلى كيفية استرجاعه وتأميمه وهذا من أجل استغلاله في تحقيق عجلة التنمية في مختلف المجالات.

1. **اكتشاف النفط في الجزائر**[1]: تعتبر الصحراء الجزائرية ثرية بالثروات المعدنية و لهذا تكتسي أهمية كبيرة حيث تتربع على مساحة قدرها 2171800 كلم^2 أي أنها تستحوذ على 85% من المساحة الإجمالية للجزائر، وبدأت أولى محاولات البحث والتنقيب عن النفط الجزائري عام 1913 في الجهة الغربية لولاية غليزان حيث ظلت الشركات الفرنسية تتابع مسحها الجيولوجي أثناء الحرب العالمية الأولى بكل من قسنطينة، العلمة، سيدي عيش وغيرها من المناطق الجزائرية إلا أن هذه المحاولات لم تسفر عن أية اكتشافات نفطية، و قبل الحرب العالمية الثانية أدت عملية البحث والتنقيب إلى اكتشاف الكثير من الثروات المعدنية والفحم والحديد والنحاس والرصاص القصدير بالإضافة إلى احتمالات لوجود اليورانيوم... وغيرها من المعادن التي تزحزح بها الجزائر.

في عام 1949 عثرت الشركة الأهلية للبحث عن المواد النفطية واستغلالها في الجزائر سنريبال S.N.Répal على الزيت في حقل صغير بوادي قويطريني الواقع في الجنوب الشرقي من البلاد، وبدأ الإنتاج في العام الموالي مباشرة حيث بلغ الإنتاج سنة 1953 أقصاه حوالي 84 ألف طن، ولكنه بدأ يتناقص بسبب ضالة المدخرات. وفي شهر جانفي سنة 1956 تم اكتشاف حقل عجيلة النفطي وفي شهر جوان من نفس السنة اكتشف حقل حاسي مسعود أكبر حقول النفط في الصحراء الجزائرية كما توالت بعدها الاكتشافات النفطية في الصحراء الجزائرية مما زاد من أهميتها.

ويتمركز النفط الجزائري في منطقتين رئيسيتين وهما منطقة شمال الصحراء وأهم حقولها حاسي مسعود، قاسي الطويل، العقرب، غور الباقل، حوض الحمرة، حاسي الرمل، حاسي بركين، حوض فدامس، والمنطقة

[1] لكحل خديجة، أثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد بنكي و مالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص ص 102،103 .

الثانية تقع بالقرب من الحدود الليبية على بعد نحو 480 كلم وأهم حقولها حقول عجيلة، تقنتورين، زارزتين، إيجلي ولازالت الاكتشافات النفطية متواصلة إلى يومنا هذا.

2. **الشركة الوطنية "سوناطراك":**

أ. تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك[1]: تعتبر سوناطراك من أول المؤسسات التي تم إنشاؤها ما بعد الاستقلال حيث في الأصل كانت هناك مؤسسات فرنسية تقوم بعملية استخراج وإنتاج النفط (المحروقات) ومن بينها الشركة الفرنسية CFPA وهذا إبان الاستعمار الفرنسي وفي سنة 1963 أنشأت الدولة شركة سوناطراك أي الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات بموجب الأمر 36-491 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في 31-12-1963، لتوكل لها جميع المهام الخاصة بنقل وتسويق المحروقات التي كانت تحت السيطرة الأجنبية قبل الاستقلال وكانت أولى مهامها هو إنجاز أنبوب لنقل النفط يربط حوض الحمراء بميناء أرزيو والذي بلغ طوله 801 كلم، وقد تم إنجازه في مدة لا تتعدى 20 شهر.

بعدما تم توسيع صلاحيات شركة سوناطراك بفضل المرسوم رقم 296/66 الصادر في 1966/09/22، بحيث أصبحت تشمل كافة العمليات المتعلقة بالتنقيب والاستثمار الصناعي والتجاري لحقول المحروقات والمواد المشتقة* منها إلى جانب استغلالها، معالجة وتحويل المحروقات بالإضافة إلى نقلها وتسويقها، وامتلاك منشآت المعالجة الصناعية للمحروقات.

ونظرا للأهمية الكبيرة لشركة سوناطراك أصبحت شركة كبرى ومتكاملة تتحكم في أعلى مستويات الصناعة النفطية والغازية من خلال تأميمها لقطاع المحروقات.

ب. مهام الشركة الوطنية سوناطراك[2]: إن مهام شركة سوناطراك عديدة ومتنوعة، حيث عرفت تطورات وتحولات مع صدور كل مرسوم رئاسي جديد، ومع حلول سنة 1998 وإصدار المرسوم 98-48*في 11-02-1998 وبناء عليه فإن الشركة أصبحت تعمل على تحقيق المهام التالية:

- التنقيب على المحروقات والبحث عنها واستغلالها.
- إنشاء جميع الطرق والوسائل لنقل المحروقات عن طريق البر والبحر.

---

[1] خامر صبرينة، بن عرفة تبر، التنمية الاقتصادية في ظل انخفاض أسعار البترول–دراسة حالة الجزائر (2000-2015)، تخصص نقود ومالية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2015-2016،ص59.

* معناه اقتطاع أو أخذ مادة من مادة أخرى أي أن هناك مادة أصل ومادة فرع.

[2] المرجع نفسه، ص60.

* ويتضمن القانون الأساسي للشركة الوطنية للبحث عن المحروقات وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها، الجريدة الرسمية رقم 07، الصادرة في 15-02-1998.

- تمييع الغاز الطبيعي* ومعالجة تقويم المحروقات الغازية.
- تحويل المحروقات وتكريرها.
- تسويق المحروقات ومشتقاتها داخل الوطن وخارجه.
- تموين البلاد بالمحروقات على المدى القريب والبعيد.
- تطوير وإنماء مختلف أشكال الأعمال المشتركة في الجزائر وخارجها مع مختلف الشركات الجزائرية والأجنبية.
- استغلال المنشآت والمعدات وذلك لزيادة القيمة الحقيقية للمحروقات.
- العمل على تحقيق السياسة النفطية بغية تطوير الاقتصاد.
- رفع إمكانية تصدير الغاز والنفط المميع.

3. **تأميم المحروقات**[1]: بعد الاستقلال اختارت الجزائر النهج الاشتراكي، فقد كان العامل الإيديولوجي مساعدا لقرار التأميم، على أساس أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن بلوغها إلا عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والتوزيع العادل للثروة.

ولقد نص مؤتمر طرابلس 1962 على وجوب تأميم كامل للثروات المنجمية ومنها المحروقات، وبالرغم من ذلك فإن اتفاقيات ايفيان أعطت ضمانات واسعة للشركات البترولية الفرنسية، تلزم بها الجزائر بحفظ حقوق الشركات الأجنبية وبنفس الشروط التي تعاقدت بها مع فرنسا، بما فيها النظام الجبائي المطبق على هذه الشركات والذي لم يعد يتماشى ومصالح الجزائر.

ولقد باشرت الحكومة الجزائرية مفاوضات مع الطرف الفرنسي لإعادة النظر في السياسة الاستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر، لكنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضية، فقررت السيطرة المباشرة على ثروتها النفطية ووضعها تحت ملكية ورقابة الدولة.

فكان تاريخ 24 فيفري 1971 هو موعد التأميم بإعلان إلغاء الامتيازات المعطاة للشركات الأجنبية وتحويل حقوقها إلى الشركة الوطنية سوناطراك. بحيث أممت الجزائر 51% من أسهم شركتي البترول الفرنسيتين، وشركة البترول الفرنسية سنة 1981، وشمل استيلاء الجزائر على الشركات العاملة في حقل الغاز ووسائل نقله، فاضطرت فرنسا إلى قبول التعويضات عن أسهمها، غير أن الجزائر لم تؤمم الشركات الأمريكية.

* تحويل الغاز الطبيعي الجاف إلى سائل لتسهيل شحنه ونقله.

[1] بن عوالي خالدية، مرجع سبق ذكره، ص ص89،90.

ولكن بالرغم من العراقيل التي واجهتها الجزائر من فرنسا، إلا أنها استطاعت تخطي تلك العتبة وبسط نفوذها على جميع ثرواتها الطبيعية، كما دفعها هذا إلى سن قوانين جديدة أكثر قدرة على تسيير القطاع والتي كان آخرها القانون 07/05 الصادر بتاريخ 2005 المعدل والمتمم بالأمر 10/06.

ثانيا: أهمية النفط في الجزائر[1].

تكمن أهمية النفط الاقتصادية في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة بحيث أنه سلعة استراتيجية لها خطواتها وقت السلم والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدولة، وعليه تستند قوة الدولة ومن خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها. وتكمن في أهميتين حقيقيتين أيضا هما:

- كونه مصدر الطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة.
- لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.

كما أن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات إذ أنه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من النفط والغاز الطبيعي والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكونه أكثر من 60 من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، ومصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز.

يلعب النفط دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمال وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة.

المطلب الثاني: الإمكانات النفطية في الجزائر.

تمتلك الجزائر إمكانات نفطية معتبرة تبوؤها لأن تحتل مكانة هامة ضمن الدول النفطية الفاعلة سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول أو في إطار السوق العالمية، وتستمد الجزائر هذه المكانة من خلال الاحتياطات التي تملكها وحجم الإنتاج والصادرات من النفط التي تساهم بها.

[1] بوبكري رقية، عرباوي نور اليقين، مرجع سبق ذكره، ص28 .

أولا: احتياطات النفط.

تزخر الجزائر بإمكانات نفطية هائلة تجعل لها وزنا مهما في السوق البترولية العالمية حيث تحتل المرتبة 15 عالميا و المرتبة السابعة عربيا من حيث حجم الاحتياطات المؤكدة التي تملكها لسنة 2014، إذ تساهم بما يقارب 0,94% من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط[1]، ويتحدد حجم الاحتياطي تبعا لعاملي الاكتشافات المحققة ووتيرة الاستخدام، و قد سجل قطاع الطاقة التقليدي في الجزائر جملة من الاكتشافات النفطية بلغت أوجها سنة 2006 حيث بلغت 12 اكتشافا إلا أنها لم تدعم مستوى الاحتياطي بصورة كبيرة، نظرا لأن معظم الاكتشافات عبارة عن آبار عادية ذات منسوب ضئيل، بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة الطلب على هذا المورد المتناقص[2]، ويمكن استعراض تطور حجم الاحتياطات النفطية في الجزائر من خلال الجدول التالي:

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي، 2015.

[2] عبد السلام هلال، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة(1990-2015) – ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – العدد الاقتصادي- 29(1)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ص313 .

الجدول رقم 06: تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة 1973-2016. الوحدة مليون/برميل

السنوات	احتياطي النفط	السنوات	احتياطي النفط	السنوات	احتياطي النفط
1973	7640	**1988**	9200	**2003**	11800
1974	7700	**1989**	9236	**2004**	11350
1975	7370	**1990**	9200	**2005**	12270
1976	6800	**1991**	9200	**2006**	12200
1977	6600	**1992**	9200	**2007**	12200
1978	6300	**1993**	9200	**2008**	12200
1979	8440	**1994**	9979	**2009**	12200
1980	8200	**1995**	9979	**2010**	12200
1981	8080	**1996**	10800	**2011**	12200
1982	9440	**1997**	11200	**2012**	12200
1983	9290	**1998**	11314	**2013**	12200
1984	9000	**1999**	11314	**2014**	12200
1985	8820	**2000**	11314	**2015**	12200
1986	8800	**2001**	11314	**2016**	12200
1987	8500	**2002**	11314		

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على :موقع منظمة الدول المصدرة للبترول، www.opec.org، تاريخ الاطلاع : 2018/03/28 .

من خلال الجدول يتبين أن حجم الاحتياطي من النفط في الجزائر قد عرف جمودا نسبيا خلال الفترة التي أعقبت تأميم الجزائر لثرواتها النفطية إلى غاية منتصف الثمانينات، وهي الفترة التي تميزت باحتكار شركة سوناطراك شبه الكامل لنشاط الاستكشاف، حيث لم ينمو حجم الاحتياطات سوى ب 15,44% من خلال الفترة 1973-1985 ويعزى هذا الجمود النسبي في حجم الاحتياطات إلى عاملين أساسيين هما:

- عجز شركة سوناطراك على مواكبة التطورات النقدية الحاصلة في ميدان الاستكشاف.
- انحصار النشاط الاستكشافي تقريبا في محيط الحقول النفطية المنتجة القديمة، أي في منطقة تم استكشاف أهدافها البترولية الكبيرة.

وبعد تبني الجزائر لسياسة قطاعية جديدة تجلت من خلال قانون المحروقات الجديد لسنة 1986 والتعديلات التي أدخلت عليه سنة 1991، مؤسستنا بذلك لمرحلة جديدة تمثلت في انفتاح القطاع النفطي على

الاستثمار الأجنبي، عرف الاحتياطي من النفط تطورا ملحوظا حيث نمى بنسبة 44.35% بين سنتي 1987 و2005، ويعود ذلك إلى حجم الاكتشافات النفطية المسجلة خلال هذه الفترة والتي بلغت 62 اكتشافا نفطيا، وقد استقر حجم الاحتياطي بعد ذلك على مستوى 12200 مليون للبرميل رغم الزيادة المستمرة في حجم الإنتاج، ويعود ذلك بدوره إلى حجم الاكتشافات التي سجلت بعد ذلك والتي بلغت 55 اكتشافا نفطيا خلال الفترة 2006-2012. كما نلاحظ أن احتياطي النفط من سنة 2006 إلى غاية سنة 2016 بقي ثابت وذلك راجع إلى الصعوبات التي تجدها الدولة جراء عمليات استكشاف الحقول النفطية والتي عددها كبير إلا أن حجمها صغير فلا تساهم في رفع احتياطي النفط[1].

ثانيا: إنتاج النفط.

تحتل الجزائر مكانة هامة حسب بيانات منظمة الأوبك عالميا وعربيا من حيث الإنتاج النفطي. ويمثل الجدول التالي تطور حجم الإنتاج النفطي:

[1] نوار خرخاشي شعيب، تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على ميزان المدفوعات في الجزائر الفترة (2000-2015)، مذكرة ماستر، تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص91 .

الجدول رقم07: تطور حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 1973-2015.

الوحدة ألف برميل يومي.

السنوات	إنتاج النفط	السنوات	إنتاج النفط	السنوات	إنتاج النفط
1973	1097.3	**1988**	656.6	**2003**	942.4
1974	1008.6	**1989**	727.3	**2004**	1311.4
1975	982.6	**1990**	789.9	**2005**	1352
1976	1075.1	**1991**	803	**2006**	1368.8
1977	1152.3	**1992**	759.5	**2007**	1371.6
1978	1161.2	**1993**	747.3	**2008**	1356
1979	1153.8	**1994**	752.5	**2009**	1216
1980	1019.9	**1995**	752.5	**2010**	1189.8
1981	797.8	**1996**	805.7	**2011**	1161.6
1982	704.8	**1997**	846.1	**2012**	1199.6
1983	660.9	**1998**	827.3	**2013**	1203.0
1984	695.4	**1999**	749.6	**2014**	1193.0
1985	672.4	**2000**	796	**2015**	1157.0
1986	673.9	**2001**	796.6		
1987	648.2	**2002**	729.9		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: موقع منظمة الدول المصدرة للبترول ، www.opec.org ، تاريخ الاطلاع : 2018/03/28 .

لقد مر إنتاج النفط بعدة مراحل، فمع استعادة الجزائر زمام السيادة على ثرواتها النفطية بعد قانون تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971، بدا حجم إنتاج النفط في الارتفاع حيث انتقل من مستوى 1079.3 ألف ب/ي سنة 1971 إلى مستوى 1153.8 ألف ب/ي سنة 1979، وهذا في ظل ارتفاع أسعار النفط خلال فترة السبعينات (طفرتي أسعار النفط الأولى والثانية). والذي أدى الاهتمام بزيادة حجم الإنتاج من خلال

الاستثمارات الضخمة التي خصصت لهذا الشأن، والتي ترصدها الدولة ضمن برامج التنمية لفترة السبعينات، حيث بلغت حجم الاستثمارات في قطاع المحروقات ما قيمته 68.2 مليار دج خلال الفترة 1973-1979[1].

كما يتضح من خلال الجدول تطور الطاقة الإنتاجية للنفط الخام في الجزائر، وهذا راجع إلى الجهود المبذولة في الاستكشاف والتنقيب والبحث، ولأن صناعة النفط تتطلب مهارات فنية وتكنولوجية عالية إضافة إلى ضخامة رأس المال، لذلك فتحت الجزائر الاستثمار أمام الشركات الأجنبية في قطاع المحروقات من خلال قانون المحروقات 07-05 لسنة 2005، وقد بلغ عدد الشركات ما يفوق 50 شركة تنشط بالشراكة مع سوناطراك، وحسب تقارير منظمة الأوبك ارتفاع الإنتاج الجزائري من 796 ألف برميل يوميا سنة 2000 ليبلغ 1.356 مليون برميل يوميا سنة 2008 فبالإضافة إلى فتح الاستكشاف والإنتاج النفطي أمام الشركات العالمية، فقد ساعد هذا التطور أيضا ارتفاع مستويات الطلب العالمي في هذه الفترة، وبعد سنة 2008 تم تسجيل انخفاض نسبي في حجم الإنتاج بفعل تأثير الأزمة المالية العالمية ليصل إلى 1193.8 سنة 2014 وخلال الفترة 2006-2016 تم اكتشاف عدة حقول من النفط[2].

ثالثا: الصادرات النفطية.

في فترة السبعينات تراوحت الصادرات النفطية ما بين 877,5 و 1034,5 ألف برميل يومي، مع بداية الثمانينات عرف تطور الصادرات النفطية مرحلة جديدة تميزت ببروز صادرات المشتقات النفطية وذلك على حساب صادرات النفط الخام والتي تراجعت بشكل محسوس لأن قسما هاما من الإنتاج النفطي كان يتم توجيهه نحو التكرير، ولم يتعدى حجم الصادرات من النفط الخام مستوى 400 ألف برميل على طول الفترة الممتدة ما بين سنتي 1982-1997، في حين عرفت صادرات المشتقات النفطية انطلاقتها الحقيقية بعد دخول وحدة التكريري بسكيكدة مرحلة الإنتاج سنة 1980 حيث ارتفعت بأكثر من ثلاثة أضعاف بين سنتي 1980-1990، وبعد أن تدنت قيمتها إلى مستوى 347,6 ألف ب/ي عام 1993، عاودت تسجيلها للمنحى التصاعدي للسنوات المتبقية من فترة التسعينات.

[1] نوار خرخاشي شعيب، مرجع سبق ذكره، ص93 .

[2] أشرف باهي، رضا موسى، أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف دراسة قياسية لاختبار المرض الهولندي حالة الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص نقود و مالية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص 54 .

الجدول رقم08: تطور صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة 1973-2015.

الوحدة: ألف برميل يومي.

السنوات	النفط الخام	المشتقات النفطية	السنوات	النفط الخام	المشتقات النفطية
1973	993.2	25	**1995**	232.8	395.8
1974	895	34	**1996**	390.8	406.1
1975	877.5	41.6	**1997**	373.1	462.3
1976	944.4	56.5	**1998**	549.4	461.9
1977	1034.5	61.7	**1999**	414.6	599.7
1978	1002.8	77.9	**2000**	461.1	544.3
1979	960.4	69.2	**2001**	441.5	555.8
1980	715.5	148.1	**2002**	566.2	527.2
1981	521.8	201.8	**2003**	741	528.3
1982	228.9	404.3	**2004**	893.2	446
1983	260.4	291.6	**2005**	970.3	451.9
1984	181.6	399.9	**2006**	947.3	435.1
1985	272	320	**2007**	1253	451
1986	255	376	**2008**	841	457
1987	240	365	**2009**	747	232
1988	244	375	**2010**	709	314
1989	280	393.3	**2011**	698	492
1990	280.6	452.8	**2012**	809	351
1991	344.7	400	**2013**	608.4	429.7
1992	279.4	419.1	**2014**	472.9	606.3
1993	308	374.6	**2015**	485.6	609.2
1994	329.2	384			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :موقع منظمة الدول المصدرة للبترول ، www.opec.org ، تاريخ الاطلاع : 2018/03/28.

يتبين من خلال الجدول والشكل أن صادرات النفط الخام سجلت انخفاض من461,1 سنة2000 إلى 441,5 سنة، لتتزايد 2003 إلى 741 واستمرت في الزيادة إلى غاية سنة 2005 وسجلنا تناقص في كمية النفط المصدرة من 970.3 سنة 2005 إلى 947.3 سنة 2006 بسبب إصدار قانون الإصلاحات الجديد حي تراجع الاقتصاد النفطي الجزائري، وسجلنا ذروة في الصادرات النفطية سنة 2007 وبلغت 1253 ألف برميل يومي بسبب صدور الأمر 10/06 الذي قام بوضع تعديلات جوهرية عمل على زيادة كميات الإنتاج ثم عرفت انخفاض سنتي 2008 و2009 ويعود السبب إلى الالتزام بالحصص المحددة لها من طرف منظمة الأوبك التي سعت لتحقيق الاستقرار في السوق النفطية التي عانت من اضطرابات بفعل الأزمة المالية العالمية.

ومن سنة 2010 إلى 2016 عرفت الصادرات النفطية تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض إلى أن وصلت إلى سنة 2016 وذلك بسبب زيادة الإنتاج السعودي ورفع العقوبات الأمريكية على إيران ...إلخ.

المطلب الثالث: نظام الصرف في الجزائر.

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية، بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المرن، وتأثير فترة الرقابة على الصرف في ظهور الاختلالات الاقتصادية وصولا غلى فترة الإصلاح، وما احتوتها من تدابير وإجراءات حررت العملة الجزائرية من القيود التي كانت مفروضة عليها.

أولا: تطور نظام الصرف الثابت للدينار الجزائري.

كان تسعير الدينار الجزائري في هذه الفترة لا يتم على أساس معايير اقتصادية لها علاقة بأداء ودرجة كفاءة الاقتصاد الوطني، بل يتم تحديد قيمته إداريا، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى المراحل التالية:

1. **نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1962-1973)**: كانت الجزائر بعد الاستقلال تابعة لمنطقة الفرنك وكانت العملة آنذاك قابلة للتحويل بحرية وقامت السلطات الجزائرية بمراقبة الصرف سنة 1963 وهذا لمواجهة مخاطر هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وظهور الاختلالات في ميزان المدفوعات وكان هذا الإجراء مصحوبا بإجراءات أخرى منها مراقبة التجارة الخارجية وتطبيق نظام الحصص وإنشاء الديوان الوطني للتجارة ومراقبة عمليات الاستيراد والتصدير.

في هذه المرحلة كان النظام النقدي الدولي مسيرا باتفاقية بريتن وودز حيث أن كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي يجب عليه التصريح عن تكافؤ عملية تسعير العملة المحلية بالنسبة إلى وزن محدد بالذهب الصافي أو الدولار الأمريكي، وحسب هذا الإجراء حددت الجزائر سعر صرف الدينار يعادل 0,18 غرام من الذهب قد تعرض لهجومات مضاربة حادة عقب أحداث سنة 1968 اضطرت الحكومة الفرنسية ليبقى مستوى الفرنك الفرنسي على حاله و هذا الإجراء أصبح الفرنك الفرنسي في شهر أوت سنة 1969 من 1 دولار 4,9370 فرنك فرنسي إلى 1 دولار يساوي 5,5544 فرنك فرنسي.

وخلال هذه الفترة التي تميزت بضعف الفرنك الفرنسي وتطبيق الجزائر لنظام التخطيط قصير الأجل الذي تتطلب استقرار في سعر الصرف ويمكن القول هنا أن تطبيق المخطط الثلاثي كان من أحد أسباب الخلل التي أبعدت الدينار الجزائري عن الفرنك الفرنسي[1].

1 دينار جزائري =1.25 فرنك فرنسي من أوت 1969 وديسمبر 1973 أي(1FRF=1DZD).

خلال هذه الفترة أدى ضعف العملة الفرنسية إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية وما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت المخطط الرباعي الأول 1970-1973 أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمنبثقة عن اتفاقيات بريتن وودز وعن تعميم أسعار الصرف (المعومة) وتم اتخاذ قرار تعبير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 وقد سعي هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج[2]:

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق قيمته الحقيقية وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة.
- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

[1] محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص155.

[2] مرجع نفسه، ص156 .

2. نظام الصرف الثابت بالنسبة إلى سلة من العملات (1974–1986): في هذه المرحلة توسع انتشار سوق الصرف الموازي، خاصة مع بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري وزيادة الطلب على العملة الصعبة، وقد تفاقم حجم السوق الموازية بعد الرقابة الصارمة عام 1974 وشهد ارتفاع ملحوظ عام 1986 نتيجة الأزمة البترولية التي خفضت مستوى الإيرادات من الصادرات.

بعد انهيار نظام بريتن وودز وتعميم تعويم العملات، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ سنة 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة، وذلك قصد الاحتفاظ على استقراره، وكذا استقلاليته عن أية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية، هذا بالإضافة إلى سعي السلطات النقدية آنذاك إيجاد نظام تسعيرة يتفادى السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة، والمتمثلة أساسا في[1]:

- عدم الخضوع لتسعيرة الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل.
- عدم تأثر التسعيرة بتطور رصيد الميزان الجاري.

ويتم تحديد الدينار الجزائري خلال هذه المرحلة على أساس سلة من العملات من ضمنها الدولار الأمريكي، والذي يعتبر عملة المرور (passage de monnaie) منحت لكل عملة ترجيحا محددا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات ، وعلى هذا الأساس يتم حساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري على أساس الخطوات التالية[2]:

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- حساب المتوسط المرجح للتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- حساب سعر صرف اليوم للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.
- وبعد اعتماد هذه الخطوات يتم حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي والتي تحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

[1] بن قدور علي، مرجع سبق ذكره، ص127.

[2] محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص157.

الجدول رقم 09: تحديد قيمة الدينار الجزائري مقبل سلة من العملات خلال الفترة 1975-1986.

البلد	العملة	1975	1978	1980	1982	1984	1986
النمسا	ATS	22.3700	28.4400	28.6038	27.4832	23.5171	34.8293
بلجيكا	BF	10.5265	13.1656	12.6779	9.9202	8.2260	15.3107
كندا	CAN	4.0810	3.3082	3.3374	3.7689	3.8775	3.5451
سويسرا	CHF	159.7400	233.6989	224.0690	223.9886	200.3017	292.3343
ألمانيا	DEM	157.5450	208.3228	202.9024	133.1591	165.1364	2430778
الدانمرك	DKK	67.2350	74.7672	66.2024	55.0250	46.0965	64.8856
إسبانيا	ESP	8.4500	7.7600	9.3598	7.5973	0.5422	3.6296
فرنسا	FRF	153.8100	192.2078	186.9286	175.2091	2.6831	0.7465
بريطانيا	GBP	74.3750	760.7878	77.4286	66.9182	146.3415	7.0151
إيطاليا	ITL	93.7950	89.4339	90.7976	64.3045	57.1372	3.5347
الكويت	KWD	4.1234	3.9033	3.9885	4.6553	57.8695	16.6165
اليابان	YENS	-	-	-	-	-	3.0135
الدولار	USD	3.949	3.9659	3.8375	4.5921	4.9835	4.8874

المصدر :ليلى زراري، انعكاسات تغيرات أسعار الصرف على الاحتياطات الوطنية-دراسة حالة الجزائر- (2000-2014)، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2015-2016، ص123.

يلاحظ من خلال الجدول أن سعر صرف الدينار مستقر نسبيا بالنسبة للدولار، فهو يحتل وزنا كبير نسبيا في هذه السلة الذي يرجع لأهمية الدولار الأمريكي في حصيلة صادرات ومدفوعات خدمة الدين، وكذلك وجود تغيرات في أسعار العملات فيما بينها والتي تتحدد أسعارها بحرية عن طريق عاملي العرض والطلب على العملة، وبهذا ما يؤدي إلى استقرار السلة (فارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لنفس العملة والعكس)[1].

[1]ليلى زراري، انعكاسات تغيرات أسعار الصرف على الاحتياطات الوطنية-دراسة حالة الجزائر- (2000-2014)، مذكرة ماستر، تخصص مالية و نقود، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص123.

ثانيا: نظام الصرف ما بعد التحرير (بعد 1986):

أثرت أزمة النفط 1986 سلبا على الاقتصاد الجزائري فدخل في أزمة حادة، حيث تعرض إلى ما يعرف بالعجز التوأم (العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات)، وبهذا دخلت الجزائر في ركود نتيجة تدني الواردات لمختلف مدخلات الجهاز الإنتاجي، وقد بين الوضع الجديد أن المشكل ليس ظرفي بقدر ما هو هيكلي لعدم قدرة الاقتصاد على تصحيح نفسه تلقائيا بما يتناسب مع الوضع الجديد، هذا ما يبين أن النموذج المتبع خلال عقدين قد بلغ حدوده، مما يتطلب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. وقد تمثل الهدف الأساسي للإصلاح النقدي والمالي في إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد على الصعيد الداخلي والخارجي، مع بقاء الهدف النهائي ممثلا في تحقيق قابلية الدينار الجزائري للتحويل، وهذا ما استهدفته السلطات النقدية منذ منتصف التسعينات، أي أن تتوصل إلى قابلية تحويل الدينار للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات أو بداية من 1994 على أقصى تقدير، وأن تتم هذه العملية بشكل تدريجي واحترازي[1].

وقد مرت عملية تعديل سعر الصرف بالمراحل التالية:

1. **مرحلة الانزلاق التدريجي 1987_1991**: أي تعديل سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار بصفة تدريجية ومنظمة بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملة الصعبة، وبهذا انتقل سعر الصرف من 4.9360 دينار للدولار (1987) إلى 17.7665 دينار للدولار (1991).

[1] لحلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص295 .

الجدول رقم10: تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1987-1991).

تاريخ عملية الانزلاق	دولار/دينار	التعليق
نهاية 1986	4.824	-
نهاية 1987	4.936	بداية عملية الانزلاق التدريجي
نهاية 1989	8.032	-
نهاية 1990	12.1191	تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات
نهاية 1991	15.8889	
نهاية 1991	16.5949	استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره وإمكانية تحرير التجارة الخارجية
نهاية 1991	17.7653	استقراره عند هذا المستوى لمدة ستة أشهر
نهاية 1991	22.5	تخفيض بمقدار 22% بموجب اتفاق مع صندوق النقد الدولي

المصدر : نعمان سعيدي، عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص239.

2. **مرحلة التخفيض الصريح**[1]: قرر مجلس النقد والقرض في 1991 تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، حسب الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في إطار الاستعداد الائتماني وذلك بنسبة 22%، انتقل بها الدينار من18,5 للدولار الواحد ليصل سعر الصرف إلى22,5 مقابل الدولار، واستمر الوضع على هذا الحال إلى غاية1994.

إن استقرار سعر الصرف بين 1991 و1994 أدى إلى حدوث صدمات معاكسة في شروط التبادل والتوسع في السياسات الميزانية والنقدية، مما جعل مستوى التضخم في الجزائر أعلى من المستوى السائد لدى شركائها التجاريين، ومنه ارتفعت قيمة الدينار بالمعدلات الحقيقية ب 50%، وأصبحت النسبة بين السعر في السوق الموازي والسعر الرسمي في بداية 1994 أربعة أضعاف بعدما انخفضت من حوالي خمسة أضعاف في منتصف الثمانينات إلى الضعفين في 1991.

[1] الجوزي جميلة، أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، مداخلة بالملتقى الوطني الأول: حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، المنعقد يوم 13 ماي 2013، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص98.

وفي 1994/01/10 قرر مجلس النقد والقرض تخفيض آخر لسعر صرف الدينار إلى أن أصبح 36 دينار مقابل الدولار الأمريكي، يهدف قرار التخفيض هذا إلى تحقيق ما يلي[1]:

- قابلية تحويل الدينار على المدى المتوسط.
- ربط سياسة الصرف بحجم الواردات وذلك باختيار التوليفات المختلفة لسعر الصرف وإصلاح نظام تسعيرة الدينار اعتمادا على طريقة التثبيت.
- اتخاذ عدة إجراءات بهدف دعم السعر الجاري للدينار، الحد من التضخم، تعديل حجم الكتلة النقدية وتطبيق أسعار فائدة ملائمة.
- إعادة تكوين احتياطي للصرف بتنويع الصادرات خارج المحروقات، وتحرير الواردات من سلع وخدمات والبحث عن تمويل متعدد الأطراف للدين الخارجي.

ثانيا: تطور نظام التعويم المدار (ما بعد 1994).

تمكنت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1995 و2016 من إعادة تقويم مؤشرات اقتصادها الكلي وإنهاء هذه الفترة في وضعية خارجية مريحة، وبالتالي أزيح ثقل المديونية عن كاهل الجزائر والتفتت إلى تنظيم سياستها الاقتصادية، وكجزء من السياسة الاقتصادية تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم العناصر التي أولت لها الجزائر أهمية كبيرة[2].

عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة مرحلة تحول فعلي وتغير تدريجي، وفق قواعد العرض والطلب بداية من أواخر سنة 1994، اعتبرت هذه المرحلة بمثابة إعلان عن بداية التحرير الفعلي للدينار الجزائري، وفي أواخر سبتمبر 1994 تم التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994.

1. **نظام جلسات التثبيت[3]**: باعتبار أن قابلية الدينار للتحويل يتطلب وضع نظام يتحدد فيه السعر وفق تفاعل قوى العرض والطلب في السوق، الشيء الذي يسمح بالارتفاع التدريجي لحجم المبادلات الخارجية، لذلك فقد بادر بنك الجزائر في 1994/10/01 بتنظيم جلسات أسبوعية للتثبيت، الهدف منها هو تحديد سعر الصرف

[1] المرجع السابق، ص 99.

[2] عائشة خليف، تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل إصلاحات سياسة سعر الصرف خلال الفترة (1994-2015)، مذكرة ماستر، تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص67.

[3] سلمى مميش، إختيار نظام الصرف الملائم في ظل الصدمات النفطية – دراسة قياسية 1986-2015- ، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2015-2016، ص ص80،79.

من خلال مناقصات العرض والطلب قصد خفض قيمة الدينار على مستوى السوق الموازية وتقليص أنشطة هذه الأخيرة، ويمكن توضيح العوامل التي ساعدت على إنشاء نظام جلسات التثبيت فيما يأتي:

- نجاح برنامج الاستقرار والتحكم في الوضع النقدي (الفعالية في مجال الضبط النقدي).
- اتجاه معدلات التضخم نحو الانخفاض وتحسن مستوى الاحتياطات من العملة الصعبة.

أما بخصوص طريقة عمل نظام جلسات التثبيت، فكانت عبارة عن جلسات تضم ممثلي البنوك التجارية تحت إشراف بنك الجزائر، وكانت تقام أسبوعيا في البداية ثم أصبحت يومية في مرحلة لاحقة، حيث يقوم بنك الجزائر عند فتح الجلسة بعرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنه بدلالة العملة المحورية (الدولار)، على أساس سعر الصرف الأدنى، وحينما تقوم البنوك بعملية طلب المبلغ المراد الحصول عليه وبالسعر الذي يناسبها، يتم تعديل الدينار تدريجيا من خلال عرض العملات الصعبة من بنك الجزائر والطلب عليها من طرف البنوك التجارية إلى أن يتحدد سعر صرف الدينار عند أقل سعر معروض من طرف البنوك المشاركة.

إن آلية تنظيم السوق من خلال عمليات العرض والطلب أدت إلى زوال نظام التحديد الإداري لقيمة الدينار، وبروز سعر صرف شبه حقيقي، إلا أن عرض العملات بقي حكرا على بنك الجزائر وذلك لوجود عوامل تحدد مبلغ العملات المعروضة وتسعيرة الدينار من بينها نمو احتياطات الصرف وتطور سعر صرف الدولار على مستوى السوق الدولية، وقد استمر العمل بنظام جلسات التثبيت إلى غاية ديسمبر 1995.

2. **سوق الصرف البينية:** كما اصدر بنك الجزائر في 1995/12/23 لائحة رقم 08/95 تدعو فيها عن بداية تبني نظام آخر للصرف وهو نظام التعويم المدار في إطار ما يسمى سوق الصرف ما بين البنوك القائمة على بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يوميا بين جميع البنوك التجارية بالإضافة إلى بنك الجزائر والمؤسسات المالية الذي انطلق نشاطه رسميا في 1996/01/02.

كما يجب الإشارة إلى أن سوق الصرف ليس له مكان محدد، وبالتالي فإن المتعاملين يستخدمون وسائل اتصال مختلفة مثل: التيلكس، والأنظمة الالكترونية وذلك من أجل معالجة عمليات الصرف بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية الأخرى القابلة للتحويل، وهذا ما يبين أنه سوف يعمل باستمرار وذلك أن العمليات تجري كل يوم.

وبالتالي فإن إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك يسمح للبنوك التجارية من عرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة في جانفي 1996، حيث تعتبر بمثابة خطوة أولى للاتجاه نحو تعويم سعر الصرف بالإضافة إلى السماح بإقامة مكاتب الصرف بالعملة الصعبة وذلك في ديسمبر من

سنة 1996[1]. ولتحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1994_2016 يمكن عرض الجدول التالي:

الجدول رقم 11: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 1994-2016.

السنة	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**
USD/DA	47.5	47.74	54.75	57.71	58.74	66.64	75.31	77.26
السنة	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
USD/DA	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	69.36	64.58	72.64
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
USD/DA	74.40	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.47	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: موقع بنك الجزائر www.banque-of-algeria-dz، تاريخ الاطلاع 2018/04/18 .

من خلال الجدول رقم نلاحظ أن سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي بدأ بالانخفاض منذ سنة 1994 بسبب تخفيض قيمة الدينار الجزائري ليواصل الانخفاض ليصل إلى 75,36 دينار للدولار في حين أنه لم يكن يتجاوز 50 دينار للدولار الواحد سنة 1994، أما خلال الفترة 2000-2014 فبقي ثابتا نسبيا في حدود 75-80 دينار للدولار الواحد ، أما ارتفاعه سنة 2007 إلى حدود 69 دينار للدولار الواحد وذلك بسبب أزمة الرهن العقاري التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي خلال تلك الفترة وارتفاع أسعار البترول وهو ما أثر على قيمة الدولار الأمريكي عالميا، و لكن بسبب التخفيضات التي قام بها البنك المركزي في السنوات الأخيرة ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار ليفوق 100 دينار سنة 2016.

ثالثا: نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90[2].

يعرف نظام الرقابة على الصرف في دولة بأنه: " نظام بمقتضاه تحتكر الدولة التعامل في الصرف الأجنبي بيعا وشراء، وهي التي تحدد سعر العملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية الأخرى دون مراعاة لاعتبارات العرض والطلب".

[1] بطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 00، السداسي الثاني، 2004، ص190.

[2] سديرة سلمى، فريد عبة، أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر – 1990-2016، مذكرة ماستر، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص ص105،104.

وهذا ما قامت به الجزائر في قانون10/90 الصادر بتاريخ 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض الذي أحدث تعديلات جذرية فيما يخص الرقابة على الصرف وما أعقبه من نصوص قانونية تتضمن كيفية تنظيم الصرف والتجارة الخارجية.

وعليه شرع البنك المركزي من1990 في وضع الأدوات اللازمة لتدخله في الرقابة على الصرف والمتعلقة بالتصدير والاستيراد والاستثمارات الأجنبية في الخارج وحسابات العملات الصعبة والعمليات الجارية الأخرى مستخدما في ذلك مجموعة من الضوابط والآليات المتمثلة فيما يلي:

- يتم تحويل الأموال سواءا إلى الجزائر أو إلى خارجها عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص العمل بها في الجزائر.
- يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم بالجزائر، كما يسمح لغير المقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى المؤسسات المالية المعتمدة.
- يقوي الوسيط المعتمد بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الاستيراد ضمن الشروط المحددة من قبل بنك الجزائر فيما يخص تسيير الدين الخارجي، يجب أن يتأكد الوسيط المالي المعتمد من شرط توفر وكفاية القدرة المالية للمستورد وتوفر الضمانات الكافية بالإضافة إلى قدرة المستورد على إتمام عملية التجارة الخارجية.
- يقوم البنك الوسيط عقب استلام عوائد الصادرات باقتطاع نصيب المصدر من العملة الصعبة المحددة تحويله إلى رصيد بالعملة الصعبة لدى البنوك التجارية، وباقي المبلغ المستحق له يحول إلى حساب التاجر بالدينار، ويختلف نصيب المصدر بالعملة الصعبة باختلاف نشاط التصدير (10% للنقل والتأمين والبنوك، 20% للسياحة، 50% للمحاصيل الزراعية والصيد، 100% لكل القطاعات الأخرى باستثناء المعادن والمحروقات التي تعد ملكا للمجموعة الوطنية).

وبمقتضى هذه الرقابة وضعت العمليات على العملات الأجنبية في يد السلطات النقدية، وأوكلت لوزارة المالية، وذلك للتحكم وتقليص كميات العملات الممنوحة لتمويل المعاملات التجارية بما يتوافق مع الموارد منها وذلك من أجل تحسين وضعية ميزان المدفوعات وهكذا دخل الدينار مرحلة التعويم الموجه ابتداء من 1996 بعد رفع بعض قيود الرقابة المفروضة عليه.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأثر تغير سعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1973–2016).

لقد أثرت تغيرات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري وذلك نظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري الكبير على صادرات قطاع النفط حيث لا أحد ينكر بأن هناك ارتباط وثيق بيت أسعار النفط وسعر الصرف في الجزائر، وعليه سيتم تحليل هذا الأثر على فترات من خلال تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: تحليل أثر تغير سعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة(1973–2016).

المطلب الثاني: تحليل أثر تغير سعر النفط على احتياطي الصرف في الجزائر للفترة (1973–2016.

المطلب الثالث: تحليل أثر تغير سعر النفط على التضخم في الجزائر للفترة (1973–2016).

المطلب الأول: تحليل أثر تغير سعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1973–2016).

شهدت الفترة 1973-2016 عدة تذبذبات في أسعار النفط، ومقابل ذلك عرف سعر صرف الدينار الجزائري بدوره العديد من التغيرات. وسوف نوضح هذه التغيرات عبر تقسيمها إلى الفترات التالية:

أولا: تحليل أثر تغير سعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1973–1986).

في سنة 1973 حدثت الصدمة النفطية الأولى حيث أن نقص المعروض النفطي مقابل ارتفاع في الطلب عليه أدى إلى ارتفاع الأسعار لتقفز من3.1 دولار/للبرميل سنة 1973 إلى 10,4 دولار/للبرميل سنة 1974 ليصل سعر صرف الدينار مقابل الدولار 4,18 دج/دولار، ليستمر الارتفاع في أسعار النفط لتشهد بذلك السوق النفطية صدمة نفطية ثانية سنة 1979 تمثلت في ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوى لها فانتقلت من 12,9 سنة 1978 إلى 29,2 سنة 1979 لتصل إلى 36 دولار/للبرميل سنة 1980 في مقابل ذلك وصل سعر صرف دج/دولار إلى 3.84 من نفس السنة، لينخفض بعدها بشكل طفيف ليصل سنة 1982 إلى 31,7 دولار/للبرميل لتتراجع قيمة الدينار بسعر صرف 4,59 دج/دولار سنة 1982 بعدما كان 3,84 دج/دولار سنة 1980 وتلتها انخفاضات تدريجية لأسعار النفط والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 12: تطور أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة 1973-1986.

السنوات	سعر النفط (دولار/للبرميل)	دج/دولار
1973	3.1	3.96
1974	10.4	4.18
1975	10.4	3.95
1976	11.6	4.16
1977	12.6	4.14
1978	12.9	3.97
1979	29.2	3.85
1980	36.0	3.84
1981	34.2	4.32
1982	31.7	4.59
1983	30.1	4.79
1984	28.1	4.98
1985	27.5	5.03
1986	13.53	4.70

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

موقع منظمة الدول المصدرة للبترول www.opec.org، تاريخ الاطلاع: 2018/03/20.

موقع بنك الجزائر www.banque-of-algerie.dz، تاريخ الاطلاع: 2018/04/18.

إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت بوادرها سنة 1986، أثرت بشدة على الاقتصاد الجزائري غلى حد الانسداد، والسبب يعود في ذلك إلى تزاوج أزمتين ذات منشأ خارجي، والمتمثلتين في التدهور الرهيب والمتواصل لأسعار المحروقات التي تعتبر المصدر الأساسي للعملات الصعبة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية، وهذا ما تسبب في تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض الإيرادات لاقتناء مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي، الذي يظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية، وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع لتصل 13,53 دولار/للبرميل بعدما

كانت27.5 دولار/للبرميل في سنة 1985، لينتقل بذلك سعر صرف الدينار من 5.03دج/دولار سنة 1985 إلى 4,70 دج/دولار سنة 1986.

ثانيا: تحليل أثر تغير سعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1987-1999).

انخفض سعر الصرف سنة 1987 ليصل إلى 4,85 دج/دولار وهذا تزامنا مع تحسن في أسعار النفط لتصل إلى 17,53 دولار/للبرميل من نفس السنة، لينخفض بعد ذلك سعر النفط في سنتي 1988 و1989 ليصل إلى14,24 دولار/للبرميل و17,31 دولار/للبرميل على التوالي مع بقاء سعر صرف الدينار مقابل الدولار في تراجع مستمر حيث وصل في سنة 1989 إلى 8,03 دج/دولار. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 13: تطور أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة 1987-1999.

السنوات	سعر النفط (دولار/للبرميل)	دج/دولار
1987	17.53	4.85
1988	14.24	5.91
1989	17.31	8.03
1990	22.26	8.96
1991	18.62	18.47
1992	18.44	21.83
1993	16.33	24.10
1994	15.53	49.90
1995	16.86	52.17
1996	20.29	56.18
1997	18.86	58.41
1998	12.28	60.35
1999	17.44	69.31

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

موقع منظمة الدول المصدرة للبترول www.opec.org ، تاريخ الاطلاع : 2018/03/20.

موقع بنك الجزائر www.banque-of-algerie.dz، تاريخ الاطلاع : 2018/04/18.

مع بداية سنة 1990 شهد سعر النفط تحسنا ليصل إلى22,26 دولار/للبرميل بينما وصل سعر صرف إلى 8.96 دج/دولار ثم ينخفض بعدها سعر النفط إلى 18,62 دولار/للبرميل سنة 1991، في حين أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار وصل 18,47دج/دولار و هذا انطلاقا من سنة 1990 وتماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ حيث اتخذ مجلس النقد و القرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار تخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار الأمريكي ليصل سنة 1992 إلى 21,83 دج/دولار، لكن في سنة 1993 شهدت أسعار النفط تراجع إلى 16,33 دولار/للبرميل ليتراجع معه سعر صرف الدينار إلى 24.10 دج/دولار سنة 1993، واصل كل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار وسعر النفط في التراجع إلى 49,90 دج/دولار و 15,53 دولار/للبرميل سنة 1994، ليتحسن سعر النفط سنة 1995 ليصل إلى 16,86 دولار/للبرميل لتنخفض بذلك قيمة الدينار بسعر صرف52,17 دج/دولار، إلا أن سعر النفط عاد للانخفاض مجددا سنة 1997 ليشهد صدمة نفطية سنة 1998 حيث وصل سعر البرميل إلى 12,28 دولار، ومع انهيار أسعار البترول أننا نلاحظ أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار مازال يسجل تراجعا ليصل إلى 60,35 دج/دولار، ليتحسن سعر النفط سنة 1999 مسجلا 17,44 دولار/للبرميل في حين استمر تراجع سعر صرف الدينار ليصل 69,31 دج/دولار من نفس السنة.

ثالثا: تحليل أثر تغير سعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (2000–2016).

كان هناك تحسن ملحوظ لأسعار النفط حيث وصل سعر البرميل في سنة2000 إلى 28,50 دولار أما عن سعر صرف الدينار فكان يصل إلى 75,34 دج/دولار، غير أنه سنتي 2001 و 200 أسعار النفط انخفضت لتصل إلى23,12 دولار/للبرميل و24,36 دولار/للبرميل على التوالي، في حين واصل الدينار بالتراجع أمام الدولار ليصل إلى 77,82 دج/دولار سنة 2001 وإلى 79,72 دج/دولار سنة 2002، ومع بداية 2003 بدأت قيمة الدينار تنخفض مقابل الدولار لتصل إلى 72,61 دج/دولار تزامنا مع تحسن أسعار النفط بسعر 29,01 دولار/للبرميل، وفي الفترة الممتدة من 2003 إلى 2006 كان هناك تذبذب في الأسعار واستمر هذا التذبذب إلى غاية سنة 2008. والجدول التالي يوضح أهم التغيرات التي طرأت على كل من سعر النفط وسعر صرف الدينار الجزائري:

الجدول رقم 14: تطور أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة 2000-2016.

السنوات	سعر النفط (دولار/للبرميل)	دج/دولار
2000	28.50	75.34
2001	23.12	77.82
2002	24.36	79.72
2003	29.01	72.61
2004	38.66	72.61
2005	54.64	73.38
2006	65.85	71.15
2007	74.95	66.83
2008	99.97	71.18
2009	62.25	72.64
2010	80.15	74.4
2011	112.91	72.85
2012	111.04	77.55
2013	109.55	78.38
2014	100.76	96.54
2015	52.79	104.95
2016	47.16	110.96

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

موقع منظمة الدول المصدرة للبترول www.opec.org، تاريخ الاطلاع: 2018/03/20.

موقع بنك الجزائر www.banque-of-algerie.dz، تاريخ الاطلاع: 2018/04/18.

يبين الجدول أنه مع بداية سنة 2008 التي ظهرت فيها أزمة الرهن العقاري العالمية تحسن ملحوظ في أسعار النفط، حيث وصل سعر البرميل إلى99,97 دولار مع ذلك شهد انخفاض طفيف لقيمة الدينار مقابل الدولار، حيث كان في سنة2007 يصل إلى 66,83 دج/دولار وانتقل سنة 2009 إلى 72,64 دج/دولار،

ومع بداية سنة 2011 ارتفعت مرة أخرى أسعار النفط لتصل إلى 112,91 دولار/للبرميل ومقابل ذلك عرف الدينار تراجعا في قيمته أمام الدولار وأصبح 72,85 دج/دولار، واستمر على هذا الحال إلى غاية سنة 2013، أما عن سنة 2014 فقد عرفت تراجعا في أسعار النفط إذ وصل سعر البرميل منه إلى 100,76 دولار، وكذلك تراجع في قيمة الدينار مقابل الدولار إذ وصل سعر الصرف إلى 96,54 دج/دولار.

انهارت أسعار النفط بشدة مع دخول سنة 2015، حيث وصل السعر خلال هذه السنة 52,79 دولار/للبرميل وعبر هذا الانهيار في أسعار النفط عن تشكل صدمة نفطية وأثر ذلك على قيمة الدينار مقابل الدولار، حيث وصل سعر الصرف إلى 104,95 من نفس السنة، لتستمر كل من أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري في الانخفاض لتصل سنة 2016 إلى 47,16 دولار/للبرميل مقابل سعر الصرف الذي وصل إلى 110,96دج/دولار.

المطلب الثاني: تحليل أثر تغير سعر النفط على احتياطي الصرف في الجزائر للفترة (1973-2016).

عرف احتياطي الصرف الأجنبي منذ السبعينات إلى غاية 2016 تطورات عديدة نتيجة تغيرات أسعار النفط، حيث أن تقلبات أسعار النفط تؤثر على تغيرات احتياطي الصرف من خلال الزيادة في العوائد النفطية حيث أنه يوجد شبه تكامل بينهما.

أولا: تحليل أثر تغير سعر النفط على احتياطي الصرف في الجزائر للفترة (1973-1986).

وصل احتياطي الصرف سنة 1973 إلى912,192 مليون دولار لتليها زيادة بنسبة 59.42% أين وصل احتياطي الصرف إلى 1454,280 مليون دولار سنة 1974 وهذه المرحلة مهمة أين قررت دول الأوبك زيادة سعر نفوطها بسبب انخفاض قيمة الدولار على إثر التخفيض التي أجرته الولايات المتحدة الأمريكية على سعر صرف الدولار سنة 1971، أما في الثمانينات فقد عرف احتياطي الصرف انخفاض بسبب أزمة النفط سنة 1986 وسجل 1660,190 مليون دولار. وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم 15: تطور أسعار النفط واحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1973-1986.

السنوات	سعر النفط (دولار/للبرميل)	احتياطي الصرف (مليون دولار)
1973	3.1	912.192
1974	10.4	1454.280
1975	10.4	1128.330
1976	11.6	1764.940
1977	12.6	1683.570
1978	12.9	1980.500
1979	29.2	2658.760
1980	36.0	3772.610
1981	34.2	3695.350
1982	31.7	2422.000
1983	30.1	1880.390
1984	28.1	1464.160
1985	27.5	2818.950
1986	13.53	1660.190

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

موقع منظمة الدول المصدرة للبترولwww.opec.org ، تاريخ الاطلاع : 2018/03/20.

موقع بنك الجزائرwww.banque-of-algerie.dz ،تاريخ الاطلاع : 2018/04/25.

ثانيا: تحليل أثر تغير سعر النفط على احتياطي الصرف في للفترة (1987–1999).

مع ارتفاع أسعار النفط إلى 17,73 دولار/للبرميل سنة 1987 ارتفعت احتياطيات الصرف إلى 4,34 مليار دولار أما في سنة 1990 أين ارتفع أيضا سعر النفط إلى 22,26 دولار/للبرميل تراجعت احتياطيات الصرف إلى 2,70 مليار دولار وذلك بسبب التزامات الدولة الخارجية إذ عانت من مشكلة المديونية وخدمة الدين، ليشهد الدينار الجزائري أزمة حادة، وتحسنت احتياطات الصرف من جديد سنة 1994 لتصل إلى 4,81 مليار دولار بعد أن كانت سنة 1991 تسجل 3,45 مليار دولار، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 16: تطور أسعار النفط واحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1987-1999.

السنوات	سعر النفط (دولار/للبرميل)	احتياطي الصرف (مليون دولار)
1987	17.53	1640.460
1988	14.24	900.193
1989	17.31	846.995
1990	22.26	724.760
1991	18.62	1485.890
1992	18.44	1457.040
1993	16.33	1474.740
1994	15.53	2673.880
1995	16.86	2005.170
1996	20.29	4235.010
1997	18.86	8046.740
1998	12.28	6845.540
1999	17.44	4525.670

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

موقع منظمة الدول المصدرة للبترولwww.opec.org ، تاريخ الاطلاع : 2018/03/20.

موقع بنك الجزائرwww.banque-of-algerie.dz ،تاريخ الاطلاع : 2018/04/25.

يتبين لنا من الجدول أن أسعار النفط سجلت تحسنا بعد سنة 1994 إلى غاية سنة 1997، وفي المقابل تحسنت أيضا احتياطات الصرف التي وصلت إلى 9,66 مليار دولار إلى أن وقعت الأزمة النفطية سنة 1998 إذ وصل سعر النفط فيها إلى 12,28 دولار/للبرميل، وفي المقابل انخفضت احتياطات الصرف إلى 8,45 مليار دولار و استمر هذا الانخفاض إلى سنة 1999 حيث وصلت إلى 6,14 مليار دولار.

ثالثا: تحليل أثر تغير سعر النفط على احتياطي الصرف في الجزائر للفترة (2000-2016).

إن تطور حجم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر مرتبط بشكل أساسي بتطور أسعار النفط في الأسواق الدولية ولإبراز العلاقة بينهما خلال الفترة 2000-2016 يمكن عرض الجدول التالي:

الجدول رقم17: تطور أسعار النفط واحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

السنوات	سعر النفط (دولار/للبرميل)	احتياطي الصرف (مليار دولار)
2000	28.50	13.55
2001	23.12	19.62
2002	24.36	25.15
2003	29.01	35.45
2004	38.66	45.69
2005	54.64	59.16
2006	65.85	81.46
2007	74.95	114.97
2008	99.97	148.09
2009	62.25	155.11
2010	80.15	170.46
2011	112.91	191.36
2012	111.04	200.58
2013	109.55	201.43
2014	100.76	186.35
2015	52.79	144.13
2016	47.16	114.1

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

موقع منظمة الدول المصدرة للبترولwww.opec.org ، تاريخ الاطلاع : 2018/03/20.

موقع بنك الجزائرwww.banque-of-algerie.dz ،تاريخ الاطلاع : 2018/04/25.

من خلال الجدول نلاحظ أن احتياطات الصرف سجلت قيمة 13,55 مليار دولار وهي تعتبر نسبة معتبرة وسجل أيضا سعر النفط ارتفاعا ووصل إلى 28,50 دولار/للبرميل، وواصلت هذه الاحتياطات في الارتفاع تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط إلى أن وصلت إلى 170,46 مليار دولار وسعر النفط حقق 80,15 دولار/للبرميل من نفس السنة.

ارتفع حجم احتياطي الصرف طوال فترة الدراسة ليصل إلى سنة2013 إلى201,43 مليار دولار ثم بدأ بالانخفاض من سنة 2014 إلى أن وصل في سنة 2016 إلى 114,1 مليار دولار، وذلك بسبب أزمة النفط التي أثرت على احتياطي الصرف.

إن الاحتياطات الدولية في الجزائر خلال فترة 2000 زادت بمقدار 170,45% عن السنوات العشر الماضية وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط بنسبة 59% ليتوالى تشكل الاحتياطات لتصل إلى أعلى معدل لها بـ 201,43 مليار دولار في سنة 2013، في مقابل تجاوز أسعار النفط لـ 100 دولار/للبرميل وذلك بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط والتخلص من آثار الأمة العالمية، و طوال فترة 2000-2016 كانت الاحتياطات من الصرف في تزايد مستمر باستثناء سنة 2014 التي بدأت فيها بالانخفاض ووصل حجم احتياطات الصرف في هذه السنة إلى 186,35 مليار دولار أي أن نسبة الانخفاض مقارنة مع سنة 2013 بلغت 7,76%، وواصل بالانخفاض حتى سنة 2016 ويعود السبب إلى زيادة العرض على الطلب خصوصا من الدول الغير منتمية لمنظمة الأوبك و زيادة الإنتاج الصخري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وأيضا يعود السبب إلى قرار السعودية بالاحتفاظ بحصتها كونها تعتبر أكبر الدول المصدرة للنفط ولها تأثير على منظمة الأوبك و قراراتها.

المطلب الثالث: تحليل أثر تغير سعر النفط على التضخم في الجزائر للفترة (1973-2016).

عرفت معدلات التضخم تذبذبا طيلة فترة الدراسة (1973-2016) تزامنا مع تقلبات أسعار النفط التي عرفت هي الأخرى العديد من التغيرات، وهو ما سوف يتم توضيحه فيما يلي:

أولا: تحليل أثر تغير سعر النفط على التضخم في الجزائر للفترة (1973-1986).

عرفت فترة السبعينات تذبذبا في معدلات التضخم إذ بلغ04,8% سنة1970، ثم انخفض إلى 2,8% سنة 1971 ليعود ويرتفع إلى 04% سنة 1972.

أما في سنة 1973 بلغ معدل التضخم نسبة 6,9%، بعدها عاد إلى نفس النسبة المحققة سنة 1971، لكن وابتداءا من سنة 1975 عرف هذا المعدل تزايدا مستمرا ليصل إلى10,4% في سنة 1979، وهذا ما سيتم توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم 18: تطور سعر النفط ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1973-1986.

السنوات	سعر النفط (دولار/للبرميل)	معدل التضخم
1973	3.1	6.90
1974	10.4	2.80
1975	10.4	8.60
1976	11.6	8.30
1977	12.6	11.00
1978	12.9	15.60
1979	29.2	10.40
1980	36.0	9.20
1981	34.2	14.70
1982	31.7	6.20
1983	30.1	6.00
1984	28.1	8.20
1985	27.5	10.50
1986	13.53	12.30

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

موقع منظمة الدول المصدرة للبترولwww.opec.org ، تاريخ الاطلاع : 2018/03/20.

موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، تاريخ الاطلاع: 2018/05/20.

نلاحظ من خلال الجدول أن التذبذب تواصل حتى فترة الثمانينات إذ تم تسجيل معدل تضخم بلغ 14,7% سنة 1981 مقابل سعر النفط الذي وصل إلى34,2 دولار/للبرميل، ورغم التراجع الذي عرفه التضخم في الفترة1982-1984 بسبب نظام تحديد الأسعار، إلا أنه عاد للارتفاع من جديد ليبلغ ذروته سنتي

1985 و1986 حيث بلغ 10,5% و12,3% على التوالي وذلك بسبب الاختلالات التي أحدثها جهاز التنظيم المركزي للأسعار، بالإضافة إلى الإصدار النقدي وتحديد المزيد من الأسعار لمواجهة عجز الميزانية نتيجة انهيار أسعار النفط سنة 1986، والشكل الموالي على التغيرات التي حدثت خلال الفترة 1973-1986.

ثانيا: تحليل أثر تغير سعر النفط على التضخم في الجزائر للفترة (1987-1999).

تراجعت معدلات التضخم نسبيا بعد سنة 1986 لتبلغ 7.5% و5,9% خلال سنتي 1987 و1988 مما يدل على أن نوع التضخم مكبوت نتيجة لنظام الأسعار المتبع خلال هذه الفترة، مقابل سعر النفط الذي وصل إلى17,53 و14,24 دولار للبرميل من نفس السنتين على التوالي، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 19: تطور سعر النفط ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1987-1999.

السنوات	سعر النفط (دولار/للبرميل)	معدل التضخم
1987	17.53	7.50
1988	14.24	5.90
1989	17.31	9.30
1990	22.26	17.90
1991	18.62	25.90
1992	18.44	31.70
1993	16.33	20.50
1994	15.53	29.00
1995	16.86	29.80
1996	20.29	18.70
1997	18.86	5.70
1998	12.28	5.00
1999	17.44	2.70

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

موقع منظمة الدول المصدرة للبترول www.opec.org ، تاريخ الاطلاع: 2018/03/20.

موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، تاريخ الاطلاع: 2018/05/20.

يتبين من خلال الجدول أن معدلات التضخم بلغت أعلى معدل لها منذ عقود خلال العام 1992 بوصولها إلى حد 31,71%، وبالرغم من الانخفاض الذي شهده عام 1993 في معدلات التضخم، إلا أن هذه المعدلات عاودت الارتفاع خلال السنتين التاليتين لتصل إلى 29% و 29,8% على التوالي و يمكن إرجاع ذلك إلى رفع الدعم على السلع المحددة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث 1994، وكان سعر النفط خلال سنة 1994 قد انخفض إلى 15,53 دولار/للبرميل، وابتداءا من عام 1995 نجد أن معدلات التضخم تراجعت بشكل محسوس وسجلت29,78%، مقابل ارتفاع أسعار النفط التي بلغت 16,86 دولار/للبرميل وواصلت معدلات التضخم في التراجع إلى سنة 1999 حيث بلغت 2,64%، وسجل أيضا سعر النفط ارتفاعا خلال نفس السنة ووصل إلى 17,44 دولار /للبرميل.

ثالثا : تحليل أثر تغير سعر النفط على التضخم في الجزائر للفترة (2000-2016).

وصلت معدلات التضخم إلى0,3%سنة 2000 وهو أدنى معدل تضخم عرفه الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بسبب برنامج التعديل الهيكلي في الوقت الذي كان فيه سعر النفط يصل إلى 28,50 دولار/للبرميل، وانطلاقا من سنة 2001 عاد معدل التضخم للارتفاع بوصوله غلى مستوى 4,2% نتيجة ضخ المزيد من الكتلة النقدية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي المقرر ابتداءا من هذه السنة، وباستثناء هذه السنة فإن معدلات التضخم بقيت في حدود مقبولة خلال الفترة 2002-2006، هذا التراجع في الضغوط التضخمية كان مصدره كل من تقليص المديونية الخارجية و خدماتها، وتحسن ميزان المدفوعات والميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما انعكس على وفرة في أغلب السلع بمختلف أنواعها، إذ كان سعر الصرف يصل سنة 2006 إلى 65,85 دولار/للبرميل، والجدول التالي يوضح أهم التغيرات التي طرأت على معدلات التضخم وأثر سعر النفط فيها:

الجدول رقم 20: تطور سعر النفط ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

السنوات	سعر النفط (دولار/للبرميل)	معدل التضخم
2000	28.50	0.30
2001	23.12	4.20
2002	24.36	1.40
2003	29.01	2.60
2004	38.66	3.60
2005	54.64	1.60
2006	65.85	2.50
2007	74.95	3.50
2008	99.97	4.50
2009	62.25	5.70
2010	80.15	3.90
2011	112.91	4.52
2012	111.04	8.89
2013	109.55	3.26
2014	100.76	2.92
2015	52.79	4.4
2016	47.16	6.4

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

موقع منظمة الدول المصدرة للبترول www.opec.org ، تاريخ الاطلاع: 2018/03/20.

موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، تاريخ الاطلاع: 2018/05/20.

يتبين من خلال الجدول أنه بعد الاستقرار الذي شهدته الفترة 2002-2006 في معدلات التضخم، تميزت سنة 2007 بعودة قوية للاتجاه التصاعدي لمعدلات التضخم والذي تسارعت وتيرته خلال سنتي 2008 و2009، هذا التزايد كان بسبب ظاهرتين تملت الأولى في ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية بقوة، أما الثانية

فتمثلت في ارتفاع أسعار المنتجات ذات الصلة بالواردات، والتي كانت مدفوعة عرضة قوية للصدمة القوية في الأسعار العالمية والمدفوعة بارتفاع أسعار النفط التي وصلت سنة 2008 إلى99,97 دولار/للبرميل.

كما يتبين لنا أن معدلات التضخم بقيت مرتفعة خلال سنة 2010 لكنها كانت أقل حدة من ذي قبل، فلأول مرة منذ خمس سنوات عاد معدل التضخم للانخفاض حيث انتقل من 5,74 سنة 2009 إلى 3,91 سنة 2010، كما عرفت سنة 2012 معدل تضخم وصل إلى8,89 وهي نسبة كبيرة والسبب يعود إلى الزيادة الكبيرة في الأجور بأثر رجعي، ثم انخفض في السنتين المواليتين وعاود الارتفاع سنة 2015 تزامنا مع انخفاض أسعار النفط بعد سنة 2014 والتي وصلت إلى 47,16 دولار/للبرميل سنة 2016.

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى عدة نقاط مهمة والتي تخص قطاع المحروقات وسعر الصرف في الجزائر حيث استخلصنا:

اكتشف النفط في الجزائر وكان محل طمع الفرنسيين الذين سعوا لاحتكار هذه الثروة الطبيعية من أجل تحقيق أهدافهم الاستعمارية لذلك قامت بعملية التأميم بعد الاستقلال.

الاختلال المفاجئ في توازن السوق النفطية يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في أسعار النفط بسبب التحركات في الطلب والعرض، وقد شهد الاقتصاد العالمي عدة تقلبات لأسعار النفط من أهمها سنة 1986 التي انخفض فيها سعر النفط وسنة 2008 التي تزامنت و أزمة الرهن العقاري وشهدت فيها أسعار النفط ارتفاعا، في حالة انخفاض أسعار النفط تكون الدول المستوردة للنفط هي المستفيد وفي حالة الارتفاع العكس تكون الدول المصدرة هي المستفيد الأكبر، وتنتقل عدوى تقلبات أسعار النفط إلى كل الدول نتيجة ارتباطها بأسعار الصرف والمرتبطة بالدولار فكلما ارتفع سعر النفط انخفض الدولار والعكس صحيح، ولقد تأثرت الجزائر كغيرها من دول العالم بتقلبات أسعار النفط وهذا لأنها تعتمد بشكل كبير عليه مما يجعلها عرضة لأي انعكاس قد يحدث، ففي سنة 1986 وفي ظل هذه الصدمة النفطية التي جعلت الجزائر تعيد النظر في نظام صرفها وأدخلت عليه العديد من التعديلات التي جعلت نظام الصرف يمر بعدة مراحل وتطورات إذ عرف عدة تذبذبات ناتجة عن تقلبات أسعار النفط.

تلعب أسعار النفط دورا كبيرا في التأثير على احتياطي الصرف في الجزائر، حيث تزامن الارتفاع الكبير لاحتياطات الصرف في الارتفاع المعتبر والغير مسبوق لأسعار النفط في السوق العالمية، كما عرفت معدلات التضخم تذبذبا طيلة فترة الدراسة (1973-2016) تزامنا مع تقلبات أسعار النفط.

الخاتمة

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد وبصفة شبه كلية على النفط، بالإضافة إلى أن أغلب العائدات التي تجنيها الحكومة مصدرها هو عائدات النفط فإن أي تقلب في أسعار النفط سينعكس وبشكل مباشر على احتياطي الصرف وبالتالي تنعكس على قيمة الدينار الجزائري الذي بدوره يؤثر على معدل التضخم. فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع والمتمحورة حول أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائريمن خلالتوضيح العلاقة التي تربط أسعار النفط بسعر صرف الدينار الجزائري وقد خلصنا الى:

نتائج الفرضيات:

الفرضية الأولى: توصلنا إلى عدم صحة الفرضية الأولى حيث عوامل السوق الأساسية (الطلب، العرض) لا تبدو أنها كافية وحدها لتفسير عدم استقرار أسعار النفط، بل هناك عوامل أخرى لها دور رئيسي في تحديد أسعار النفط العالمية، مثل العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية والأزمات النفطية.

الفرضية الثانية: توصلنا إلى صحة هذه الفرضية التي تشير إلى أنه توجد علاقة عكسية بين سعر النفط وسعر الصرف، حيث وجدنا أنه كلما ارتفع سعر النفط انخفض سعر الصرف والعكس صحيح.

الفرضية الثالثة:توصلنا إلى صحة هذه الفرضية، حيث تبين أن تغير سعر النفط له دور فعال على احتياطي الصرف، كما أن هناكأثر بشكل غير مباشر لتغيرات أسعار النفط والتضخم في الجزائر، بسبب التضخم المستورد.

نتائج الدراسة:

- أن النفط سلعة استراتيجية تعتمد عليها معظم دول العالم المتقدم في الإنتاج الصناعي، حيث أصبح التطور الاقتصادي لأي دولة مرهونا بتطورات أسعاره التي تتعرض هي الأخرى للعديد من عوامل السوق، والتي تنعكس بدورها على سعر الصرف للدولة.
- تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العالميين على النفط مما يجعلها تتذبذب وتتغير تبعا للأوضاع السائدة في السوق، إضافة إلى تأثرها بعوامل أخرى مثل الكوارث الطبيعية والأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية...إلخ.

- يعد سعر الصرف الواجهة التي تعكس قوة أو ضعف اقتصاد الدولة، فهو يتأثر بالعديد من العوامل التي تؤدي غلى ارتفاعه أو انخفاضه.
- أن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني استقرارا أو اختلالا وهو ما أكدته أزمة 2014 التي أثرت على العديد من المؤشرات الاقتصادية منها سعر صرف الدينار الجزائري، احتياطي الصرف والتضخم.
- احتياطات الصرف تشكل دعما لسعر الصرف والحفاظ على استقرار العملة.
- إن الاقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية ما دام معتمد على النفط كمصدر وحيد للعوائد والإيرادات.

التوصيات:

- لضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات غير النفطية بالاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة مثل الزراعة والسياحة.
- لكون النفط مسعر بالدولار فتفاديا للخسائر الناتجة عن انخفاضه لابد من تغيير تسعير النفط إلى الأورو أو إلى تسعيره بسلة من العملات المستقرة.
- تبني استراتيجية شاملة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وترشيد الثروة البترولية.
- العمل على الاستقرار الفعلي للعملة بإدخال العديد من الإصلاحات والتعديلات والسياسات التي تتوافق مع الظروف الاقتصادية للدولة وتدويل الدينار الجزائري.
- تطوير قطاع المحروقات بإدخال التكنولوجيا الحديثة من أجل الاستغلال الأفضل لهذه الثروة الطبيعية وزيادة الكفاءة الإنتاجية.
- مواجهة المديونية من خلال العمل على زيادة احتياطات الصرف.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب:

1. إبراهيم قصي عبد الكريم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.
2. الدوري محمد أحمد، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 1983، عنابة، الجزائر.
3. السريتي السيد أحمد، التجارة الخارجية، جامعة الإسكندرية، 2009.
4. السيد العايد محمد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.
5. الغالي عبد الحسن جليل عبد الحسن، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر، الأردن، 2011.
6. آل شيخ حمد بن محمد، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، العبيكان للنشر، الطبعة الأولى، الرياض، 2007.
7. أمين هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، العراق، 2010.
8. براء عبد الرحمن وآخرون، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الإبراهيمية، 2005.
9. بوخاري لحلو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010.
10. حشيش عادل أحمد، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
11. حميدات محمود، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
12. خلف فليح حسن، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.
13. سليمان عاطف، النظام القانوني للبترول في البلاد العربية –القانون البترولي العربي–، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 2013.
14. سعيدي نعمان، قدي عبد المجيد، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الجزائر، 2011.
15. شندي وجيه، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964.

16. شهاب مجدي محمود، ناشر سوزي عدلي، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2006.

17. صابغ يوسف، سياسات النفط العربية في السبعينات (فرصة ومسؤولية)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1983.

18. صادق مدحت، النقود الدولية وعملية الصرف الأجنبي، دار غريب، مصر،1997.

19. عبد الوهاب ابراهيم طه ، محاسبة البترول، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

20. عجام هيثم صاحب، نظرية التمويل والتمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

21. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

22. محمد محمد يونس، عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

23. مصطفى أحمد فريد، الاقتصاد النقدي الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2009.

24. صالح هاني، الاقتصاد اليوم كيف يعمل، امتياز التوزيع شركة العبيكان، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 2008.

❖ **الأطروحات والمذكرات:**

1. أشرف باهي، رضا موسى، أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف دراسة قياسية لاختبار المرض الهولندي حالة الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص نقود ومالية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.

2. بغداد بنين، آثار نمذجة قياسية لدراسة بترول الجزائر –دراسة حالة صحاري بلاند–الفترة 2006–2009، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2008–2009.

3. بلقاسم ليندة، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية، دراسة قياسية حالة الجزائر 1998_2010، مذكرة ماستر في الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، 2012_2013.

4. بلقلة براهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، تخصص نقود ومالية، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2014_2015.

5. بلوصيف منى، النفط وأثره على الواردات السلعية للفترة 2005_2015، مذكرة ماستر، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2016_2017.

6. بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2، وهران، الجزائر، 2015_2016.
7. بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970_2010، رسالة دكتوراه، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد_تلمسان، الجزائر، 2012_2013.
8. بوالشعور شريفة، تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري نموذج متجهات تصحيح الخطأ، رسالة ماجستير في اقتصاديات المال والأعمال، كلية إدارة المال والأعمال جامعة آل البيت، عمان، الأردن، 2012.
9. بوبكري رقية، عرباوي نور اليقين، مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012_2013.
10. بولعروق خالد، تأثير سعر الصرف على عمليات التجارة الخارجية-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2006_2016، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2016_2017.
11. جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012_2013.
12. حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986_2008، مذكرة ماجستير جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2008_2009.
13. خامر صبرينة، بن عرفة تبر، التنمية الاقتصادية في ظل انخفاض أسعار البترول—دراسة حالة الجزائر (2000-2015)، تخصص نقود ومالية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.
14. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
15. زايدي حسيبة، فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970_2012، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
16. زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية_حالة الجزائر 1990_2014، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد قياسي_مالي وبنكي، جامعة أبو بكر بلقايد _ تلمسان، الجزائر، 2015_2016.

17. زيان بغداد، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012_2013.

18. سديرة سلمى، فريد عبة، أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر– 1990-2016، مذكرة ماستر، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

19. سلمى مميش، إختيار نظام الصرف الملائم في ظل الصدمات النفطية -دراسة قياسية 1986-2015، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2015-2016.

20. صالحي فوزية، انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، حركة رؤوس الأموال الدولية) -دراسة حالة الجزائر 2000-2015، مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

21. عائشة خليف، تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل إصلاحات سياسة سعر الصرف خلال الفترة (1994-2015)، مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

22. عماري علاء الدين، حكيم بوناصري، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2015_2016.

23. لكحل خديجة، أثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016.

24. ليلى زراري، انعكاسات تغيرات أسعار الصرف على الاحتياطات الوطنية-دراسة حالة الجزائر-(2000-2014)، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

25. مخناش إيمان، أثر تطاير أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1980_2015، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، مذكرة ماستر، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2016_2017.

26. مخلفي أمينة، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.

27. موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، مدرسة الدكتوراه، تلمسان، 2009_2010.

28. نوار خرخاشي شعيب، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على ميزان المدفوعات في الجزائر الفترة (2000-2015)، مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

29. هوام منصف، لطرش النوري، أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، تخصص تمويل مصرفي، مذكرة ماستر، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2015_2016.

❖ **المجلات:**

1. المزيني عماد الدين محمد، العوامل التي أثرت عل تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، العدد1، المجلد 15، غزة، 2013.

2. بطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد00، السداسي الثاني، 2004.

3. جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات _حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع-المجلد الأول، جامعة الوادي، الجزائر، 2016.

4. عبد السلام هلال، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية خلال الفترة(1990-2015) -، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – العدد الاقتصادي- 29(1)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.

5. فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد و المالية، العدد3، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2016.

❖ **الملتقيات:**

1. الجوزي جميلة، أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، مداخلة بالملتقى الوطني الأول: حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، المنعقد يوم 13 ماي 2013، جامعة الجزائر3، الجزائر.

2. الفريجي حيدر نعمة، أثر تقلب صرف اليورو في المخاطرة المصرفية –دراسة تحليلية، الملتقى الدولي الأول حول اليويرو واقتصاديات الدول العربية (فرص وتحديات)، جامعة الأغواط، الجزائر، 18-20 أفريل 2005.

3. المهنا إبراهيم بن عبد العزيز، التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية، الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، المنظمة العربية المصدرة للنفط(أوبك)، الكويت، 25 مارس 2008.
4. هلال عبد السلام، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة(1990-2015)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –العدد الاقتصادي-29(1)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.

❖ **التقارير:**

1. التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك، 2011.
2. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي، 2015.

❖ **القوانين**

1. القانون الأساسي للشركة الوطنية للبحث عن المحروقات وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها، الجريدة الرسمية رقم 07، الصادرة في 15-02-1998.

❖ **المواقع الإلكترونية:**

1. www.opec.org
2. www.banque-of-algeria-dz
3. www.ons.dz

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Bernard Guillchon, Annie Kawechki, économie international (commerce et macroéconomie), 4 éme édition, paris, 2003.
2. Dominik Salvador, économique, serie schaum, paris, 1982.
3. Raphalle Bellendo, Armand Colime, finance international , paris, 1993.
4. Richard Barth, technical aspects of effective exchange rate analysis, IMF institute, washington, 2005.

الملاحق

الملحق رقم01: تغير سعر النفط وسعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1973-1986.

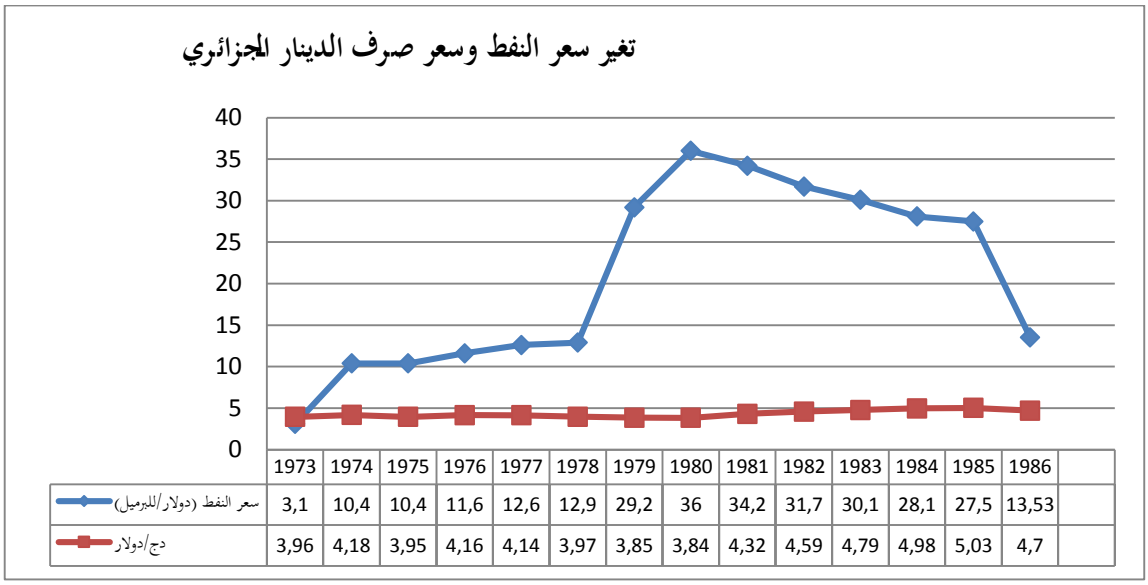

	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
سعر النفط (دولار/للبرميل)	3,1	10,4	10,4	11,6	12,6	12,9	29,2	36	34,2	31,7	30,1	28,1	27,5	13,53
دج/دولار	3,96	4,18	3,95	4,16	4,14	3,97	3,85	3,84	4,32	4,59	4,79	4,98	5,03	4,7

الملحق رقم2:تغير سعر النفط وسعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1987-1999.

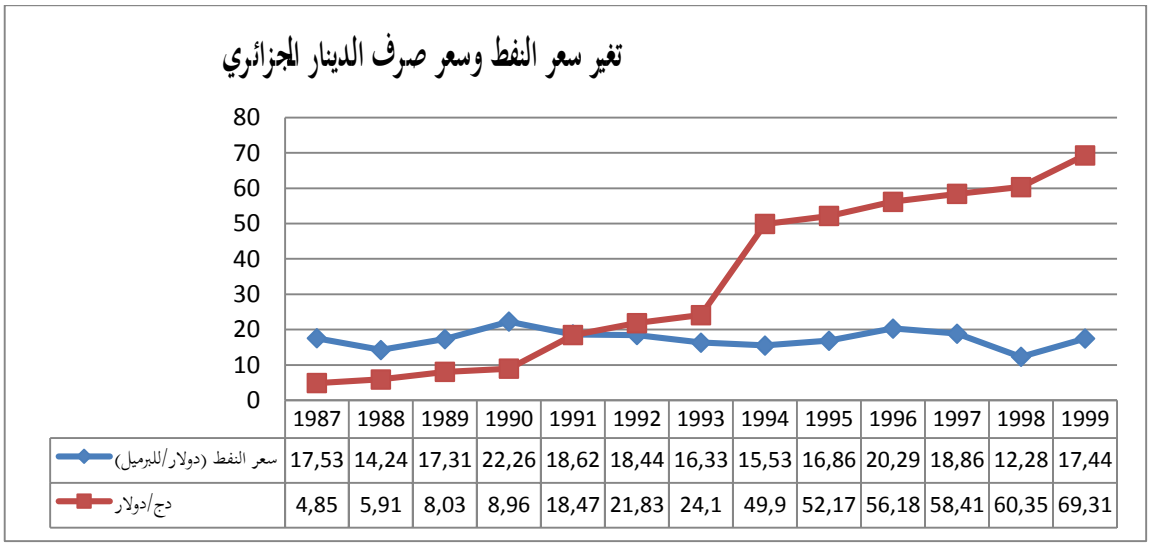

	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر النفط (دولار/للبرميل)	17,53	14,24	17,31	22,26	18,62	18,44	16,33	15,53	16,86	20,29	18,86	12,28	17,44
دج/دولار	4,85	5,91	8,03	8,96	18,47	21,83	24,1	49,9	52,17	56,18	58,41	60,35	69,31

الملحق رقم3: تغير سعر النفط وسعر صرف الدينار الجزائري للفترة2000-2016.

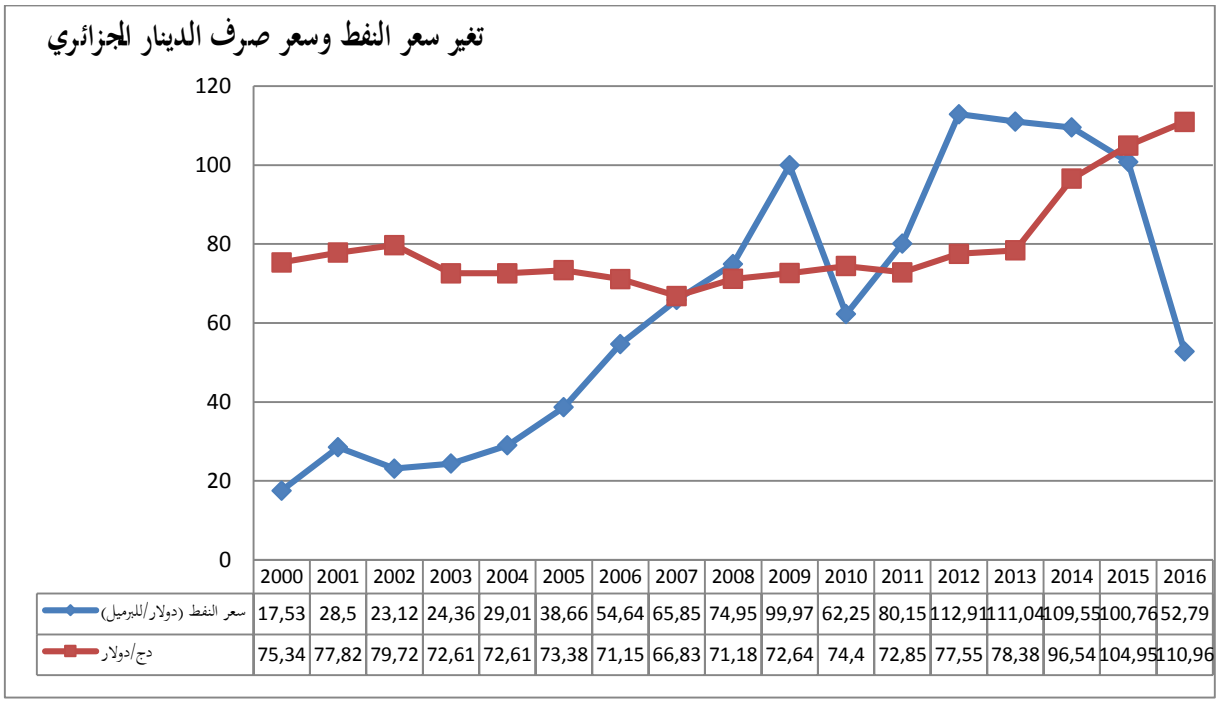

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر النفط (دولار/للبرميل)	17,53	28,5	23,12	24,36	29,01	38,66	54,64	65,85	74,95	99,97	62,25	80,15	112,91	111,04	109,55	100,76	52,79
دج/دولار	75,34	77,82	79,72	72,61	72,61	73,38	71,15	66,83	71,18	72,64	74,4	72,85	77,55	78,38	96,54	104,95	110,96